



# الهيئة الانتخابية



270 صوتا للفوز



وزارة الخارجية الأمريكية ايلول/سبتمبر ٢٠٠٨  
المجلد ١٣، العدد ٩

<http://www.america.gov/ar/publications/ejournals.html>

## برامج الإعلام الخارجي

منسق مكتب برامج الإعلام الخارجي: جيريمي كيرتن  
المحرر التنفيذي: جوناثان مارغوليس

المدير الفني: جورج كلاك  
رئيس التحرير: ريتشارد هاكابي  
مدير التحرير: بروس أوديسي  
مدير تحرير الطبعة العربية: مفيد الديك  
مدير الإنتاج: سوزن ضونر  
مساعدة مدير الإنتاج: كلوي إيليس  
الإنتاج على الإنترنت: جنين بييري

محررة النص: كتلين هاغ  
محررة الصور: آن منرو جاكوبس  
تصميم الغلاف: فينسنت هيوز  
التصميم الفني: فينسنت هيوز  
أخصائية المراجع: أنيتا غرين  
جورج بوركس

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الأميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنتشر هذه المجلات بيانات السياسة الأميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنتشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الإنترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للحصول الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجدول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الإنترنت في الموقع <http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html> وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

Editor, eJournal USA  
IIP/PUBJ  
U.S. Department of State  
4th St. S.W 301  
20547 Washington, DC  
United States of America  
E-mail: [eJournalUSA@state.gov](mailto:eJournalUSA@state.gov)

الغلاف الخارجي: فينسنت هيوز. © ٢٠٠٣  
صحيفة نيويورك تايمز، جميع الحقوق محفوظة.

## الولايات الخمسون والعاصمة واشنطن حسب وزنها في الهيئة الانتخابية ...



## ... وبصورتها التقليدية



## حول هذا العدد

أكثر من مئة مليون ناخب سيدلون بأصواتهم في الانتخابات التي ستجري في كافة أرجاء الولايات المتحدة في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر القادم. إلا أن ٥٣٨ رجلاً وامرأة فقط، سينتخبون الرئيس المقبل للولايات المتحدة. وهذه الانتخابات سوف تجري في عواصم الولايات المتحدة الخمسين وفي واشنطن العاصمة، في الخامس عشر من شهر كانون الثاني/يناير.

هذا النظام الانتخابي غير المباشر، المسمى بالهيئة الانتخابية، الذي صاغه واضعو الدستور عام ١٧٨٧، يُربك الأميركيين وسواهم على حدٍ سواء. كما انه يعكس نظام الحكم الفدرالي الذي يوزع السلطات ليس على الحكومة القومية والشعب فحسب، وإنما على الولايات أيضاً.

وفقاً لما كتبه جون إس فورتير، صاحب مقالة: "بعد أن يصوت الشعب"، المنشورة في هذا العدد من المجلة الإلكترونية، إي جورنال يو إس آي، ان الهيئة الانتخابية تتطلب من المرشح الرئاسي التحلي بمكانة رفيعة على المستوى القومي، بالإضافة إلى تمتعه بإعجاب واسع في مناطق مختلفة من البلاد: "إن إحدى النتائج التي تترتب علي إنشاء الهيئة الانتخابية إنما تتجلى في تصعيب الأمور على الأطراف الثالثة، والأحزاب المحلية، أو الشخصيات الأقل شأنًا في الفوز بالرئاسة".

يصوت أعضاء الهيئة الانتخابية دائماً تقريباً في شهر كانون الثاني/يناير، بالطريقة نفسها التي يكون قد اقترح فيها الناخبون في ولاياتهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أن الفائز بأصوات الهيئة الانتخابية يستقطب دائماً تقريباً، غالبية الأصوات الشعبية على مستوى البلاد ككل. ولكن، بما أن جميع الولايات، باستثناء ولايتين، تطبق قاعدة "الفائز يفوز بكل شيء"، فقد يحدث أحياناً أن يأتي الفائز بأصوات الهيئة الانتخابية بالمرتبة الثانية بعد مرشح آخر في أصوات الانتخابات الشعبية على مستوى البلاد، كما حدث في العام ٢٠٠٠.

يصف المراسل الصحفي السياسي ديفيد مارك للعبة الاستراتيجية التي تنبثق عن نظام الهيئة الانتخابية الأميركية، فيقول إن مرشحي الرئاسة لا يعيرون اهتماماً كبيراً في حملتهم الانتخابية إلى الولايات الموثوق بولائها إما إلى الديمقراطيين أو إلى الجمهوريين. وهم إنما يصبّون كل اهتمامهم ومواردهم على عدد قليل من الولايات المنقسمة الرأي بنسبة ضيقة، كولايتي فلوريدا وأوهايو اللتين تشكلان مثالين بارزين عن ذلك، أي الولايات التي تقرر مصير الانتخابات.

ويرغب الكثير من الأميركيين بتغيير قانون انتخاب الرئيس ليصبح معتمداً على التصويت الشعبي المباشر، إلا أن هذا التغيير لا يبدو وشيكاً لأن مسألة تعديل الدستور تتطلب إرادة سياسية هائلة. ولم يتجاوز عدد التعديلات التي جرت خلال ما يزيد عن ٢٢٠ سنة منصرمة سبعة وعشرين تعديلاً. كما ان هذا التغيير يواجه مقاومة من الولايات الصغرى التي تملك تمثيلاً غير متكافئ في الهيئة الانتخابية. وكذلك، فإن هذه المقاومة تأتي من جانب مؤيدي كلا الحزبين، وكذلك من جانب مؤيدي نظام الحكم الفدرالي.

أياً كانت حسنات الهيئة الانتخابية، فهي على الأقل توفر الحل الحاسم النهائي. ولهذا فان مجلس النواب لم يحتج لأن يقرر نتيجة الانتخابات الرئاسية بنفسه إلا في حالتين، حينما لم يتسنّ لأي مرشح الحصول على غالبية أصوات الهيئة الانتخابية. وحدث تاريخ قام فيه المجلس بذلك كان في العام ١٨٢٤.

نأمل ان يكون هذا العدد من المجلة الإلكترونية مساهماً في تحسين فهمكم للأسباب التاريخية التي تقف وراء الهيئة الانتخابية.

المحررون



وزارة الخارجية الأمريكية ايلول/سبتمبر 2008 المجلد 13، العدد 9

[HTTP://WWW.AMERICA.GOV/AR/PUBLICATIONS/EJOURNALUSA.HTML](http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html)

## الهيئة الانتخابية

١٨ . يوم في حياة ناخب في الهيئة الانتخابية  
بروس أوديسي، هو رئيس تحرير مجلة إي جورنال يو إس إي الإلكترونية.  
تيموثي ويلارد، أحد الأعضاء الـ ٥٣٨ في الهيئة الانتخابية لعام  
٢٠٠٤، يروي تجربته. وقد خسر مرشحه الانتخابات.

### كيف تُثار النزاعات

٢٠ . هل يحدث تباين بين تصويت الهيئة الانتخابية  
والتصويت الشعبي  
توماس نيل، أخصائي في شؤون الحكومة القومية الأمريكية،  
يتولى إعداد التقارير للكونغرس في مركز أبحاث الكونغرس.  
لم يحصل سوى أربع مرات في تاريخ الولايات المتحدة أن نتج  
عن نظام الهيئة الانتخابية انتخاب مرشح للرئاسة نال عددا من  
الأصوات الشعبية على مستوى البلاد أقل مما ناله المرشح الآخر

٢٦ . إصلاح الهيئة الانتخابية؟ ولكنه ليس بالأمر  
السهل

ديفيد لوبلين، أستاذ أنظمة الحكم في كلية الشؤون العامة في  
الجامعة الأميركية، واشنطن.  
يتطلب إصلاح نظام الهيئة الانتخابية لانتخاب رئيس الولايات  
المتحدة الأميركية جهداً هائلاً وإجماعاً ليس متوفراً الآن.

### كيف تعمل

٧ . إعجاب واسع، ومكانة قومية  
جون سي فورتبير، زميل باحث في مؤسسة أميركان انتر برايز  
إنستيتيوت  
أنشئ نظام الانتخاب الرئاسي في الولايات المتحدة على أيدي  
الآباء المؤسسين منذ أكثر من ٢٢٠ سنة. ولم يصمد هذا النظام  
أمام اختبارات الزمن فحسب، لكنه صاغ أيضاً شكل سياسة  
الولايات المتحدة طوال تاريخها.

### ١١ . كيف تعمل الهيئة الانتخابية

١٤ . الفوز بالغالبية في الهيئة الانتخابية  
ديفيد مارك، محرر رئيسي في مجلة بوليتيكو وبوليتيكو.كوم  
POLITICO.COM الإلكترونية  
نظام الهيئة الانتخابية يجعل من انتخاب رئيس الولايات المتحدة  
أشد تعقيداً من مجرد تعداد كافة الأصوات الشعبية. فعلى الحزبين  
السياسيين الرئيسيين وضع استراتيجيات مبتكرة لكسب أصوات  
بضع «ولايات متأرجحة» تستطيع تقرير نتيجة الانتخابات.

## كيف ينظر العالم إليها كنظام انتخابي

### ٢٩. الأنظمة الانتخابية من منظور دولي

أندرو اليس، مدير العمليات للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (انترناشونال أيديا) لدى الهيئة الانتخابية الأميركية صفات مشتركة مع أنظمة انتخابات أخرى حول العالم لكنها تجمع بين هذه الصفات بطريقة فريدة.

### ٣١. الهيئة الانتخابية: وجهة نظر فرنسية

أندريه كاسبي، هو أستاذ تاريخ أميركا الشمالية في جامعة بانتيون-السوربون باريس ١ إن النظام المتبع في الولايات المتحدة في انتخاب الرئيس يبقى لغزاً بالنسبة إلى الفرنسيين، إلا أنه يبدو في الواقع أن بعض

### ٣٤. عناصر النظامين السياسيين في البلدين قد

#### أخذت في التقارب.

على ضفتي المحيط الأطلسي، بعض التشابهات المدهشة فيليب جون ديفيس، أستاذ الدراسات الأميركية في جامعة دو مونتفورت إن النظامين الانتخابيين البريطاني والأميركي مختلفان جداً، لكنهما ينتجان أحياناً نتائج متشابهة بشكل غريب.

### ٣٧. مصادر إضافية

## إعجاب واسع، ومكانة قومية

جون سي فورتبير



© AP Images/Jae C. Hong

تشجع الهيئة الانتخابية المرشحين الرئاسيين الذين يلقون إعجاباً شعبياً عريضاً وتنتهي أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب ثالثة.

للولايات ذات الكثافة السكانية الأقل. وكل مواطن يمارس حقه في التصويت في الولاية التي ينتمي/تنتمي إليها، والمرشح الذي يفوز بغالبية الأصوات الشعبية في جميع الولايات (ما عدا اثنتان منها) يفوز بجميع الأصوات العائدة إلى تلك الولاية. أما المرشح الرئاسي الذي يفوز بأكثرية أصوات الهيئة الانتخابية، فيصبح رئيساً للولايات المتحدة، كما يصبح رفيقه في الحملة الانتخابية نائباً للرئيس.

وبطبيعة الحال، ثمة بعض التعقيدات الإضافية التي تتعلق بنظام اختيار الرئيس. فلو حصل وأن انقسمت الأصوات ضمن الهيئة الانتخابية بين عددٍ من المرشحين، أو إذا انتهى الأمر بحصول اثنين من المرشحين على العدد نفسه من أصوات الهيئة الانتخابية، فإن مجلس النواب عليه أن يقوم عندئذ باختيار الرئيس. كما أنه من الممكن أن يفضل الاقتراع الشعبي العام أحد المرشحين على سواه بينما تفضل الهيئة الانتخابية مرشحاً آخر. لكن مثل هذه السيناريوهات قليلة الاحتمال. ففي كل الانتخابات

أنشئ نظام الانتخاب الرئاسي في الولايات المتحدة على أيدي الآباء المؤسسين منذ أكثر من ٢٢٠ سنة. ولم يصمد هذا النظام أمام اختبارات الزمن فحسب. لكنه صاغ أيضاً شكل سياسة الولايات المتحدة طوال تاريخها. جون سي فورتبير هو زميل باحث في مؤسسة أميركان انتربرايز انستيتيوت في واشنطن. كما أنه مؤلف كتاب حول الهيئة الانتخابية بعنوان «بعد أن يصوت الشعب».

ال كثير من الأميركيين لا يعرف الكثير عن الفوارق الدقيقة التي تميز نظامهم الخاص باختيار الرئيس عن سواه من الأنظمة. وينطبق هذا بشكل خاص على ما درجت تسميته «بالهيئة الانتخابية»، هذا النظام الذي يقرر من سيصبح رئيساً للأميركيين أو نائباً لرئيسهم. لكن الأميركيين يفهمون الصورة الإجمالية لهذه العملية دون شك. أي على وجه التحديد، أن ثمة عدد من الناخبين مخصص لكل ولاية، حيث يخصص عدد أكبر من الناخبين للولايات ذات الكثافة السكانية العالية وعدد أقل منهم



جورج واشنطن، وهو هنا يؤدي قسم اليمين لتسلم منصب أول رئيس للولايات المتحدة، كان الرئيس الأوحد الذي لم يلق أي معارضة.

بتمثيل متساوٍ. فولاية ديلاوير الصغيرة، وولاية فيرجينيا الكبيرة يحصل كل منهما على شيخين اثنين لتمثيل كل منهما، ويجري انتخاب هؤلاء الشيوخ على يد السلطة التشريعية في كل ولاية. ولكن بموجب تعديل دستوري لاحق، بات الناس ينتخبون الشيوخ مباشرة.

وعندما تم الاتفاق على التسوية حول الكونغرس، سعى واضعو الدستور إلى ضمان حصول الرئيس على صلاحيات كافية ومكانة تجعله مستقلاً عن سلطة الكونغرس. فلقد كانت آراء المؤسسين تتناقض مباشرة مع الأفكار التي توجه الأنظمة السياسية البرلمانية. ففي النظام الأميركي، لا يخرج الرئيس من صلب الكونغرس، ولا يكون زعيماً لحزب من أحزابه. لقد آمن واضعو الدستور بمبدأ فصل السلطات. فلو كان على الكونغرس أن يختار الرئيس، فلا بد من أن يصبح هذا الأخير مديناً بالفضل إلى الكونغرس، خاصة عندما يكون الرئيس راغباً في إعادة

السابقة تقريباً، كان المرشح الفائز قد حاز على غالبية الأصوات الشعبية، أي غالبية الأصوات في الولايات، كما حاز أيضاً على أكثرية الأصوات المطلوبة في الهيئة الانتخابية.

لا تتمتع الهيئة الانتخابية بشعبية كبيرة لدى معظم الأميركيين. فاستطلاعات الرأي تظهر أن معظم الأميركيين يفضلون الاقتراع الشعبي المباشر عليها لأنهم يعتقدون أن ذلك سيكون أكثر ديمقراطية.

إلا أن واضعي الدستور الأميركي، الذين أنشأوا نظام الهيئة الانتخابية، لم يعتبروا هذه الهيئة بمثابة مؤسسة نخوية مصممة بقصد الالتفاف على الرأي العام. بل أنهم اعتقدوا أن النظام الذي أنشأه لاختيار الرئيس يستند إلى مشاعر الناس.

ففي تصميمهم لنظام انتخاب رئاسي مبني على إرادة الشعب، انكب الآباء المؤسسون أيضاً على معالجة مجالين مقلقين آخرين. الأول منهما، هو أنهم قصدوا إبقاء الرئاسة في موقع مستقل عن الجسم التشريعي كما عن الولايات. أما الثاني، فهو أنهم سعوا إلى ضمان وصول شخصية ذات مكانة قومية إلى سدة الرئاسة.

وبالإضافة إلى هاتين النتيجتين المرجوتين، فإن الهيئة الانتخابية في أيامنا الحاضرة قد اتخذت لنفسها دوراً آخرًا لم يكن ليتصوره الآباء المؤسسون، ألا وهو دورها كمتراس يتحصن وراءه نظام الحزبين في الولايات المتحدة.

### تعزيز انتخاب رئيس مستقل

في المؤتمر الدستوري الذي عقد عام ١٧٨٧، قام الآباء المؤسسون أميركا بمناقشة عدة خيارات وبدائل لانتخاب الرئيس. ولم يرسو بهم الجدل حول نظام الهيئة الانتخابية إلا بما يقرب من انتهاء مناقشاتهم. فاختيارهم لنظام معين لاختيار الرئيس كان يتعلق بسلطات وصلاحيات وتركيبية الفرع التشريعي من نظام الحكم، ألا وهو الكونغرس. لذلك، و فقط بعد انتهائهم من الاتفاق على شكل الكونغرس، بدأ الآباء المؤسسون في التفكير الجاد حول طريقة اختيار الرئيس.

فالتسوية التي حكمت شكل الكونغرس قد أثرت إلى حد كبير في شكل الهيئة الانتخابية. كانت المسألة الأكثر أهمية في تلك الأيام تنحصر في الجدل الدائر بين الولايات الصغيرة والولايات الكبيرة حول كيفية تمثيل كل منها في السلطة التشريعية. أما الصيغة التي رست التسوية عليها، فقد قامت على مبدأ وجود مجلسين للتشريع، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. بالنسبة إلى مجلس النواب، فإن الولايات ستحظى بتمثيل لها يستند إلى عدد سكانها، على أن يكون ممثلو كل ولاية منتخبين مباشرة من الشعب، ولو كان ذلك يتسم بامتيازات محدودة أكثر بكثير مما هو عليه الحال في الأيام الحاضرة. أما بالنسبة إلى مجلس الشيوخ، فإن كل الولايات تتمتع

ترشيح نفسه لولاية ثانية أمام الكونغرس. كما أصاب واضعي الدستور بعض القلق من أن الرئيس الذي يقوم الكونغرس بانتخابه سوف يكون دمية في أيدي السلطة التشريعية عوضاً من أن يكون صاحب صوت مستقل.

وعلى وجه شبيه، فإن واضعي الدستور لم يسمحوا للولايات بأن تقوم باختيار الرئيس بطريقة مباشرة. وبدلاً من ذلك، فإنهم ابتدعوا نظاماً جديداً، هو الهيئة الانتخابية، بحيث يكون الناخبون من أعضاء هذه الهيئة معينين من جانب كل ولاية. وبذلك يكون لمشرعي كل ولاية رأي في كيفية اختيار هؤلاء الناخبين. وفي الانتخابات الرئاسية المبكرة، كانت تشترط بعض الولايات أن يقوم الشعب بانتخاب أعضاء الهيئة الانتخابية، في حين فرضت ولايات أخرى بأن يجري اختيار هؤلاء عن طريق الانتخاب الشعبي ضمن كل مقاطعة انتخابية الأمر الذي قد ينتج عنه انقساماً في رأي أعضاء الهيئة الانتخابية في كل ولاية فيما بين المرشحين المختلفين. وفي بعض الولايات كان المشترعون يقومون بتعيين أعضاء الهيئة الانتخابية للولاية بطريقة مباشرة، ودون اللجوء إلى انتخاب شعبي. وخلال السنوات الأربعين الأولى من عمر الجمهورية، تحولت معظم الولايات في اتجاه إعطاء الناس فيها حق انتخاب ناخبهم هؤلاء، ثم تحولت أيضاً إلى نظام يكون فيه الفائز بأكثرية الأصوات الشعبية في كل ولاية فائزاً بجميع أصواتها الانتخابية.

هناك مزية أخرى لأعضاء الهيئة الانتخابية تجدر ملاحظتها. يلتقي هؤلاء الناخبون القادمون من كل ولاية للإدلاء بأصواتهم لانتخاب الرئيس، لكن لا يجتمع مطلقاً جميع أعضاء الهيئة الانتخابية من كل الولايات سوية كهيئة قومية واحدة.

أما تحديد عدد هؤلاء الناخبين لكل ولاية فإنه يعكس التسوية التي حصلت حول الكونغرس، إذ يجري تحديد عدد الناخبين لكل ولاية بما يتناسب مع مجموع عدد أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ بتلك الولاية. وبهذا، فإن كلاً من أصغر الولايات يكون لها ثلاثة ناخبين، واحد يعود إلى ممثلها في مجلس النواب بالإضافة إلى اثنين يعودان إلى ممثليها في مجلس الشيوخ. وفي هذه الأيام، فإن الولاية الأكثر كثافة سكانية في الولايات المتحدة، التي هي ولاية كاليفورنيا، تملك ٥٥ ناخباً، ٥٣ منهم لممثليها في مجلس النواب، واثنتان لممثليها في مجلس الشيوخ. أما التوزيع النهائي فهو يقوم على نحو عريض بالتناسب مع عدد السكان، بحيث تحصل الولايات الكبرى على عدد من الناخبين أكثر مما تتناوله الولايات الصغرى، بالرغم من أن الولايات الصغرى هي إلى حد ما، ممثلة بنسبة مفرطة في الهيئة الانتخابية، نظراً إلى مبدأ تساوي جميع الولايات في عدد الشيوخ.

### انتخاب شخصية قومية

كان السر الذي لم يُكتم جيداً لدى القائمين على صياغة الدستور

يتعلق بأن جورج واشنطن سوف يكون الرئيس الأول للولايات المتحدة. لقد كان الرجل بطلاً قومياً اجتمعت عليه كلمة الجميع، وقد ترشح بنجاح إلى الرئاسة مرتين دون أن يلقي أية معارضة. لكن واضعي الدستور كان ينتابهم قلق مفاده أن قلة من الرجال بعد جورج واشنطن يمكن أن تملك المكانة القومية التي من شأنها أن تستقطب أصوات الولايات المنعزلة بسبب ضعف أنظمة المواصلات كما بسبب الارتباطات المحلية الضيقة. وهكذا، فإن الهيئة الانتخابية الأساسية كانت قد تمّ تصميمها من أجل تشجيع اختيار شخصية قومية بمكانتها للرئاسة. وفي ظل الهيئة الانتخابية الأصلية، فإنه كان باستطاعة كل ممثل أن يدلي بصوتين، لكن واحداً منهما فقط كان يمكن أن يذهب إلى المرشح الآتي من ولايته الأم. والمرشح الذي يحوز على غالبية الأصوات يصبح بذلك رئيساً، أما المرشح الذي يليه في عدد الأصوات فيصبح نائباً للرئيس.

لقد اعتقد واضعو الدستور أن الناخبين قد يقومون بطرح صوت واحد «لولداهم المفضل» الآتي من ولايتهم الأم، لكن يبقى عليهم أن يفكروا بشخصية قومية معروفة على نطاق واسع عند إدلائهم بصوتهم الآخر.

وبالإضافة إلى هذه الميزة، فإن الهيئة الانتخابية الأصلية افترضت أنه سوف لن يكون هنالك أحزاب سياسية أو لوائح مرشحين سياسيين لمنصب الرئيس ونائبه. فالمرشح الآخر الذي يحوز على عدد الأصوات الذي يلي العدد الأعلى يمكنه أن يكون قادماً من منطقة مختلفة أو من حزب مختلف عن الرئيس. أما بمفاهيم هذه الأيام، فقد يكون ذلك معادلاً لانتخاب الجمهوري جورج دبليو بوش رئيساً في العام ٢٠٠٤، وجعل المرشح الذي يليه في عدد الأصوات، الديمقراطي جون كيري، نائباً للرئيس.

لكن هذا النظام نجح بالفعل في تشجيع ناخبي الرئيس على التصويت لمصلحة الشخصيات القومية. وكان قد برز جون ادامز وتوماس جفرسون كخصمين معروفين على المستوى القومي أثناء فترة رئاسة جورج واشنطن.

لكن مفهوم واضعي الدستور لإقامة حكومة بدون أحزاب سياسية سرعان ما لاقى الانهيار. فجون ادامز والكسندر هاميلتون باتا معروفين بتأييدهما للفدرالية، بينما عُرف توماس جفرسون وجيمس ماديسون بأنهما جمهوريان ديمقراطيان (سلف الحزب الديمقراطي الحالي). والهيئة الانتخابية الأصلية، التي كان يحق فيها لكل مقترع من أعضاء الهيئة الانتخابية أن يدلي بصوتين، لم يكن بإمكانها العمل بشكل جيد مع مثل هذا النظام الحزبي.

ترشح توماس جفرسون في العام ١٨٠٠ إلى الانتخابات الرئاسية كمرشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري الديمقراطي، كما ترشح آرون بار ليكون نائباً له. تمكنت هذه اللائحة السياسية

بأكثر عدد من الأصوات الشعبية، والتي كانت تقل عن أربعين بالمئة، مستفيداً من انقسام الحزب الديمقراطي ومن تعدد المرشحين. لكنه، رغم كل ذلك، قد فاز بأكثرية أصوات الناخبين في الهيئة الانتخابية.

ومن وقت لآخر، يفوز مرشحون تابعون لحزب ثالث، من أمثال الرئيس الأسبق تيودور روزفلت الذي خاض المعركة الرئاسية في العام ١٩١٢ ضد الشخص الذي كان يحظى برعايته، أي الرئيس وليم هاورد تافت، حيث فاز بأكثرية أصوات الولايات، وبأصوات الهيئة الانتخابية. لكن مثل هؤلاء المرشحين المنتمين إلى حزب ثالث لم يكتب لهم الفوز بالرئاسة مرة أبداً، أما أحزابهم فقد كان يتأهبها ميل إلى التلاشي بسرعة لأنها لم تكن قادرة على الفوز بمقاعد ذات شأن في الكونغرس.

ومنذ العام ١٩٧٢، لم يتمكن مرشح ينتمي إلى حزب ثالث أن يربح غالبية الأصوات في أي ولاية واحدة. وحتى المرشح روس بيرو، الذي فاز بما يقرب من نسبة عشرين بالمئة من الأصوات الشعبية في انتخابات العام ١٩٩٢، لم يكن قوياً بما فيه الكفاية كي يحقق لنفسه أغلبية من الأصوات في أي ولاية معينة.

### اختبار الزمن

نشأت حركات عديدة لتغيير نظام الهيئة الانتخابية، ولتبني نظام انتخاب شعبي مباشر. ومنذ نشأتها، تعرضت الهيئة الانتخابية لتغيير شكلها الرسمي عن طريق التعديلات الدستورية، كما تغيرت بشكل غير رسمي مع ظهور وغياب الأنظمة الحزبية المختلفة التي تفاعلت معها. قد يعتبر واضعو الدستور الهيئة الانتخابية المعاصرة بأنها مؤسسة تنسجم مع مبدأ فصل السلطات، حيث يكون الرئيس منتخباً بطريقة مستقلة عن الكونغرس، كما عن الولايات.

لم يتوقع واضعو الدستور صعود نجم الأحزاب السياسية، لكنهم أرادوا وصول الشخصيات القومية إلى سدة الرئاسة، وإحدى عواقب الهيئة الانتخابية كانت تتمثل في تصعيب الأمور على الأحزاب الثالثة، كما على الأحزاب المحلية، أو على الشخصيات الأقل شأنًا، بحيث لم يتيح لها الفوز بالرئاسة.

وفي الحصيصة، فإن الدفع الأساسي للهيئة الانتخابية يكمن بانتخاب رئيس يحوز على إعجاب شعبي واسع، وإلا يكون معتمداً على الكونغرس، وإن تكون له مكانة قومية نافذة، وهو الأمر الذي ما زال قائماً في أيامنا الحاضرة.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأميركية.

من إلحاق الهزيمة بالرئيس جون ادامز الفدرالي الذي كان يحتل سدة الرئاسة وبحليفه المرشح معه لمنصب نائب الرئيس تشارلز بينكني. لكن جميع الناخبين الذين صوتوا مرة لمصلحة جفرسون، صوتوا أيضاً لمصلحة بار. وبينما كان قصد كل واحد منهم يتجه إلى أن يكون جفرسون هو الرئيس وإن يكون بار هو نائب الرئيس، فقد انتهى الاثنان بالتعادل. اضطر مجلس النواب، الذي كان لا يزال تحت سيطرة الفدراليين، إلى البت في أمر تلك الانتخابات. وقد أدى هذا الأمر إلى الدسائس والمكائد التي قام بها الحزب الفدرالي وبار في الكونغرس، وهكذا حصلت ثمة فترة من انعدام اليقين حول من هو الذي سيعلن رئيساً. وفي نهاية المطاف، فإن الرؤوس الأعتق قد تغلبت، وتم انتخاب جفرسون رئيساً من جانب البرلمان. لكن هذه التجربة قادت إلى التعديل الثاني عشر للدستور، هذا التعديل الذي ينص على أن كل ناخب يحق له أن يدلي بصوت واحد لاختيار الرئيس وبصوت واحد لاختيار نائب الرئيس.

### نظام الحزبين

لم يتصور واضعو الدستور إقامة نظام سياسي حزبي، ومن المؤكد أنهم لم يصمموا الهيئة الانتخابية من أجل تعزيز وجود هكذا نظام. ولكن مع مرور الأيام، ساهمت الهيئة الانتخابية في تقوية نظام الحزبين الذين يقوم قوامه على الديمقراطييين والجمهوريين.

أولاً، تحركت الولايات للقيام بانتخاباتها وفق المبدأ الذي يقول إن الفائز يفوز بكل شيء. لكن في نظام يقوم على هذا المبدأ، على الحزب أن يكون قوياً بما فيه الكفاية لكسب الأصوات الشعبية في الولاية، وليس لمجرد الحصول على نسبة مئوية ملحوظة من تلك الأصوات.

وثانياً، جعلت الهيئة الانتخابية من الضروري لكل حزب أن يكسب الأصوات في ولايات تقع في مناطق متعددة من البلاد. فالحزب لا يمكنه الفوز بأغلبية بمجرد الربح في الجنوب، أو في الشمال الشرقي فحسب. والواقع أن كل مرشح رئاسي كان قد فاز في الانتخابات السابقة، كان بوجه عام يفوز بالأغلبية في معظم الولايات.

أما بعد انتخابات العام ١٨٠٠ التي جرت عقب تعديل نظام الهيئة الانتخابية، فلم تفشل الانتخابات الرئاسية في إنتاج مرشح فائز بأكثرية أصوات الناخبين، سوى مرة واحدة، وهو ما استلزم رفع نتيجة الانتخاب إلى مجلس النواب لكي يتخذ قراراً بشأنها. ولقد كان ذلك في انتخابات العام ١٨٢٤ عندما كان نظام الأحزاب السياسية المبكر لا يزال في مرحلة التطور.

وفي العام ١٨٦٠، فاز الجمهوري ابراهام لينكولن في الانتخابات

## كيف تعمل الهيئة الانتخابية



© AP Images/Steven Senne

أعضاء الهيئة الانتخابية يؤدونيمين تعيينهم أعضاء في الهيئة في كانون الثاني/ديسمبر 2002 في مقر حاكم ولاية مساتشوستس في بوسطن.

### الأساس الدستوري

مقتبس من المادة الثانية، القسم الأول

تُناط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويتولى هذا المنصب لمدة أربع سنوات، ويتم انتخابه سوية مع نائب الرئيس، الذي يتولى منصبه لنفس المدة، وفق ما يلي:

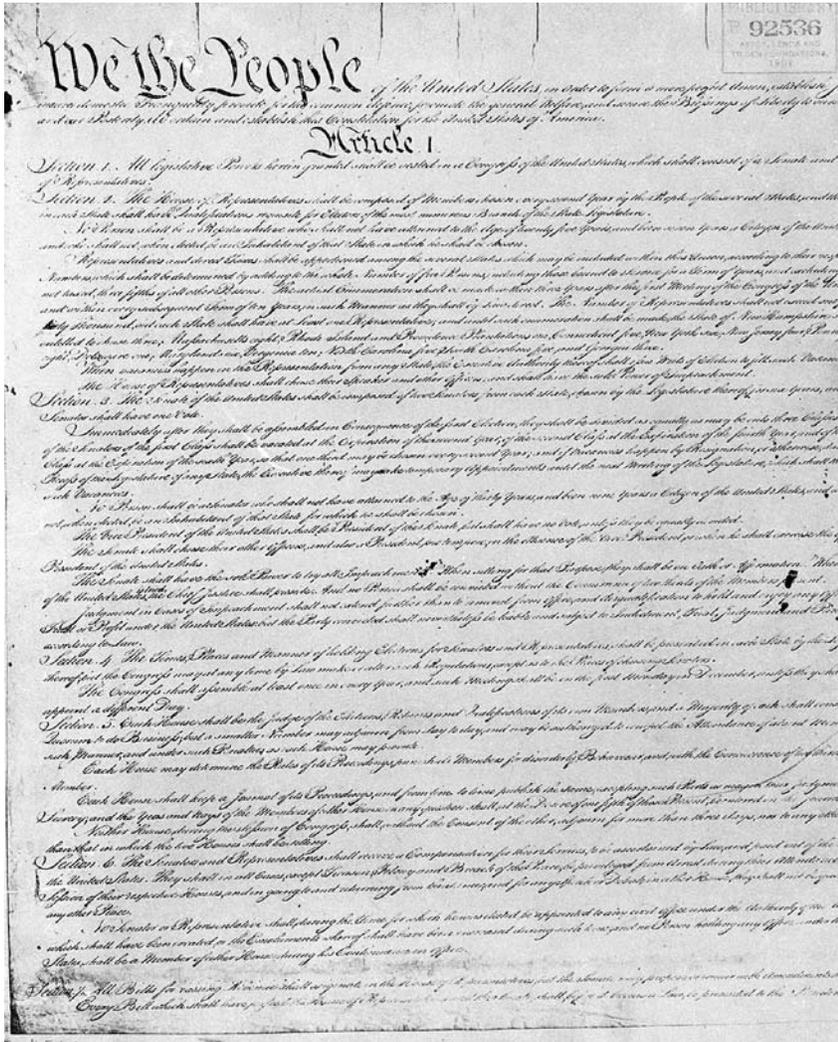
تُعين كل ولاية، وفق الطريقة التي يقرها مجلسها التشريعي، عدداً من أعضاء الهيئة الانتخابية يساوي العدد الإجمالي لممثليها في مجلسي الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية أن تمثل بهم في الكونغرس، لكن لا يجوز أن يعين في الهيئة الانتخابية أحد أعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، أو شخص يشغل منصباً مسؤولاً أو بجني فائدة في ظل الولايات المتحدة.

يساوي عدد ممثليها في مجلس الشيوخ (دائماً اثنان) زائد عدد نوابها في مجلس النواب الذي يستند إلى إحصاء سكاني يجري كل عشر سنوات. في الوقت الحاضر، يمثل ولاية كاليفورنيا ذات الكثافة السكانية العالية ٥٥ عضواً في الهيئة الانتخابية بينما يمثل ولاية ذات كثافة سكانية قليلة، مثل نورث داكوتا، ثلاثة أو أربعة أعضاء.

• تتألف الآن الهيئة الانتخابية من ٥٣٨ عضواً (عضو واحد لكل من الـ ٤٣٥ عضواً في مجلس النواب و ١٠٠ عضو

• الهيئة الانتخابية ليست مكاناً محدداً. إنها عملية بدأت كجزء من التصميم الأصلي لدستور الولايات المتحدة. أنشأ الآباء المؤسسون الهيئة الانتخابية كتسوية وسطية بين انتخاب الرئيس على يد الكونغرس وانتخابه بالتصويت المباشر. يصوت الشعب الأميركي لأعضاء الهيئة الانتخابية الذين يصوتون بدورهم للرئيس. دائرة الأرشيف القومي هي الوكالة الحكومية الفدرالية التي تشرف على العملية.

• يخصص لكل ولاية عدد من أعضاء الهيئة الانتخابية



في مجلس الشيوخ، زائد ٣ أعضاء لمقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة) التي لا يمثلها أعضاء في الكونغرس على اعتبار أنها ليست ولاية). يجب تأمين أغلبية ٢٧٠ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

- يحتوي الدستور الأميركي على عدد قليل جداً من الأحكام المتعلقة بمؤهلات أعضاء الهيئة الانتخابية. تنص المادة الثانية على عدم جواز تعيين عضو في الهيئة الانتخابية يكون عضواً في الكونغرس أو شخصاً يشغل منصباً حكومياً أو يجني فائدة في ظل الولايات المتحدة.

- تختلف إجراءات اختيار أعضاء الهيئة الانتخابية بين ولاية وأخرى. بصورة عامة، يسمى قادة الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولاية أعضاء الهيئة الانتخابية خلال مؤتمراتهم الحزبية القومية في الولاية، أو استناداً إلى تصويت تجريه اللجنة المركزية للحزب في الولاية. وكثيراً ما يتم اختيار أعضاء الهيئة الانتخابية تقديراً لخدماتهم وتكرسهم للحزب الذي ينتمون إليه. قد يكون هؤلاء مسؤولين منتخبين في الولاية، أو قادة حزبيين، أو أشخاصاً لديهم انتماء إلى مرشح الرئاسة.

الدستور يشرح كيفية عمل الهيئة الانتخابية، ولكنه لا يتضمن الكثير من التوجيهات بشأن من يستطيع أن يكون عضواً فيها.

على وجوب ان يصوت أعضاء الهيئة الانتخابية وفقاً لنتائج التصويت الشعبي في ولايتهم. ولكن تنص قوانين بعض الولايات على فرض غرامات على الأعضاء الذين يسمون "بالخونة" أو أن تسقط أهليتهم بسبب إدلائهم بصوت باطل واستبدالهم بعضو بديل في الهيئة الانتخابية. لم تصدر المحكمة العليا الأميركية حكماً محدداً ما إذا كان يجوز، بموجب الدستور، فرض تطبيق التعهدات والعقوبات بسبب عدم الالتزام بالتصويت طبقاً لما تمّ التعهد به. لم تتم أبداً محاكمة أي عضو في الهيئة الانتخابية لعدم التزامه بالتصويت حسب ما تعهد به.

- من النادر في عصرنا الحاضر لأعضاء الهيئة الانتخابية ان يتجاهلوا التصويت الشعبي عند الإدلاء بصوتهم الانتخابي لصالح مرشح غير مرشح حزبهم. يشغل أعضاء الهيئة الناخبة بوجه عام مركزاً قيادياً في حزبهم أو يتم اختيارهم

- يختار الناخبون في كل ولاية أعضاء الهيئة الانتخابية الذين يتعهدون بتأييد مرشح رئاسي يوم اجراء الانتخابات العامة، أي يوم الثلاثاء الذي يلي أول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر (سيكون يوم ٤ تشرين الثاني في عام ٢٠٠٨). يجوز ان تظهر أسماء أعضاء الهيئة الانتخابية أو أن تغيب في لائحة الاقتراع تحت اسمي المرشحين المتنافسين لمنصب الرئاسة، وذلك استناداً إلى الإجراء المتبع في كل ولاية.

- يجتمع أعضاء الهيئة الانتخابية في كل ولاية في أول يوم اثنين يلي يوم الأربعاء الثاني في كانون الأول/ديسمبر (يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨) لاختيار رئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة.

- لا تنص أي مادة في الدستور أو في القانون الفدرالي

تقديرًا لسنوات الخدمة وإخلاصهم للحزب. عبر التاريخ الأميركي، صوتت نسبة تزيد عن ٩٩ بالمئة من أعضاء الهيئة الانتخابية وفقًا لتعهداتها.

• يحدد مجموع أصوات الهيئة الانتخابية من سيكون الرئيس ونائب الرئيس وليس الغالبية العددية الإحصائية التي قد يحصل عليها المرشح من مجموع الأصوات الشعبية التي نالها على مستوى الدولة. حصل في التاريخ الأميركي أربع مرات، أي في السنوات ١٨٢٤، ١٨٧٦، ١٨٨٨ و ٢٠٠٠، أن فشل فيها مرشح جمع أكبر عدد من الأصوات الشعبية على مستوى البلاد في الفوز بغالبية أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية.

• في عام ٢٠٠٨، سوف تمنح ٤٨ ولاية من أصل ٥٠، ومقاطعة كولومبيا أصوات الهيئة الانتخابية على أساس الفائز يحصل على كل شيء. فعلى سبيل المثال، سوف تصب كافة أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية البالغ عددها ٥٥ لولاية كاليفورنيا في خانة المرشح الفائز في التصويت الشعبي الذي يجري في الولاية، حتى ولو بلغ هامش الفوز ١، ٥٠ بالمئة مقابل ٤٩،٩ بالمئة. ولايتان فقط لا تتبعان قاعدة الفائز يحصل على كل شيء، هما نبراسكا ومين. من المحتمل في هاتين الولايتين انقسام أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية بين المرشحين من خلال التوزيع النسبي للأصوات.

• يجتمع الكونغرس في جلسة مشتركة في شهر كانون الثاني/يناير من السنة التي تلي الانتخابات الرئاسية لعد أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية وتحديد الفائز.

• في حال لم يحصل أي مرشح رئاسي على غالبية أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية، ينص التعديل الثاني عشر للدستور على وجوب ان يقرر مجلس النواب نتيجة الانتخابات الرئاسية. يقوم مجلس النواب باختيار الرئيس بغالبية الأصوات من بين المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من أصوات الهيئة الانتخابية. تُحسب الأصوات وفقًا لكل ولاية، بحيث يكون لكل مندوب ولاية صوت واحد. في حال لم يفز أي نائب رئيس بغالبية أصوات الهيئة الانتخابية يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب الرئيس بغالبية الأصوات حيث يختار كل سناتور من بين اثنين من المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من أصوات الهيئة الانتخابية.

• قام مجلس النواب باختيار الرئيس مرتين: الأولى عام ١٨٠٠ والثانية عام ١٨٢٤، واختار مجلس الشيوخ نائب الرئيس مرة واحدة عام ١٨٣٦.

• تشير المصادر المرجعية إلى انه خلال السنوات

المتئين الماضية جرى تقديم ما يزيد عن ٧٠٠ اقتراح إلى الكونغرس لاصلاح أو لإلغاء الهيئة الانتخابية. وكذلك فإن عدد الاقتراحات التي قدمت لإدخال تعديلات دستورية تتعلق بتغيير الهيئة الانتخابية يزيد عن عدد الاقتراحات التي قدمت حول أي موضوع آخر.

• من الممكن ان تتأثر الآراء حول إمكانية بقاء نظام الهيئة الانتخابية بالمواقف حول قيام أحزاب ثالثة، أي أحزاب غير الحزبين الديمقراطي والجمهوري. لم تحقق الأحزاب الثالثة نتائج جيدة ضمن نظام الهيئة الانتخابية. في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٩، فاز مرشحون ينتمون إلى أحزاب ثالثة يتمتعون بجاذبية إقليمية بمجموعات من أصوات الهيئة الانتخابية في الجنوب، ومن المرجح أن يكون ذلك قد أثر في نتيجة الانتخابات ولكنه لم يقترب من طرح تحدٍ جدي للفائز من الحزب الرئيسي. كان آخر مرشح لحزب ثالث هو الرئيس الجمهوري الأسبق تيودور روزفلت الذي أظهر أداءً قوياً في العام ١٩١٢. فقد فاز بالمرتبة الثانية لكن بمسافة بعيدة (عن المرتبة الأولى) في الأصوات الشعبية وانتخابات الهيئة الانتخابية (حصل على ٨٨ صوت من أصل ٢٦٦ من أصوات الهيئة الانتخابية وهو العدد المطلوب للفوز). وعلى الرغم من أن روس بيرو فاز عام ١٩٩٢ بنسبة ١٩ بالمئة من الأصوات في الانتخابات الشعبية على مستوى البلاد لكنه لم يفز بأي من أصوات الهيئة الانتخابية نظراً لأنه لم يكن قوياً بدرجة كافية في أية ولاية.

المصدر: الأرشيف القومي

# الفوز بالغالبية في الهيئة الانتخابية

ديفيد مارك

٥٣٨ صوتاً. ومن المحتم أن يعني تأمين غالبية أصوات الهيئة الانتخابية إنفاق الوقت الثمين والموارد في إحدى الولايات على حساب ولايات أخرى. وخلال الأسابيع النهائية التي تسبق يوم الانتخاب، يترتب على المُشرّفين على الحملات الانتخابية اتخاذ قرارات صعبة في كل يوم حول الولايات التي ينبغي استهدافها بجدية وتلك التي يمكن التخلي عنها. إن الخطأ في اختيار الولايات لتنفيذ الحملات قد يعني الفرق بين فوز المرشح بالبيت الأبيض وبين تركه خارجاً في الجليد السياسي يوم تولي منصب الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

ومهما يكن من أمر، فإن الحقائق السياسية تعني أيضاً أن غالبية الولايات، والتي قد يبلغ عددها ٣٠ أو ما يقرب من ذلك، قد تكون على الأرجح ديمقراطية أو جمهورية ولا مجال للتنافس الانتخابي الجدي حولها. وهكذا، فإن إنفاق الوقت والمال في هذه الولايات المضمونة النتائج قد يُشكل هدراً جدياً لوقت أي من الحملتين الانتخابيتين.

## ميدان تنافس يراوح مكانه

أظهر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تناقصاً مستمراً في الأهداف الواضحة مقارنة مع الانتخابات الرئاسية السابقة. واللافت للنظر أنه لم تحصل سوى تبدلات طفيفة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٤ في خريطة الانتخابات الرئاسية. وفي الواقع لم تبدل سوى ثلاث ولايات موافقها السياسية: ولايتا أيوا ونيو مكسيكو تحولتا من دعم المرشح الديمقراطي آل غور في عام ٢٠٠٠ إلى دعم الرئيس الجمهوري جورج بوش عام ٢٠٠٤، وولاية نيو هامبشاير التي دعمت بوش عام ٢٠٠٠ تحولت بعد أربع سنوات إلى دعم المرشح الديمقراطي جون كيري. يُشكل هذا الوضع أحد أكثر الخرائط الرئاسية التي تراوح مكانها في الذاكرة الحديثة.

غير أنه في العام ٢٠٠٤، تحدد قرار ١٣ ولاية بنسبة سبع نقاط مئوية أو أقل، وهذه الولايات هي: كولورادو، فلوريدا، أيوا، ميشيغان، مينسوتا، نيفادا، نيو هامبشاير، نيوجرسي، نيو مكسيكو، أوهايو، أوريغون، بنسلفانيا، ويسكنسن. وهكذا، فإن واضعي استراتيجيات الحملات الانتخابية للمرشح الجمهوري جون ماكين، والمرشح الديمقراطي باراك أوباما أصبحوا يبحثون في

نظام الهيئة الانتخابية يجعل من انتخاب رئيس الولايات المتحدة أمراً أشد تعقيداً من مجرد تعداد كافة الأصوات الشعبية. فعلى الحزبين السياسيين الرئيسيين وضع استراتيجيات مبتكرة لكسب أصوات بضع "ولايات متأرجحة" يمكنها تحديد نتيجة الانتخابات. ديفيد مارك محرر رئيسي في مجلة بوليتيكو المطبوعة والمنشورة على موقع الإنترنت [politico.com](http://politico.com) التي تغطي أخبار السياسة الأمريكية القومية.

ي دلي الأميركيون بأصواتهم لانتخاب رئيس للولايات المتحدة كل أربع سنوات، ولكن، ومهما بدا ذلك الأمر غريباً، ليست هناك انتخابات قومية. وبدلاً من ذلك يصوت الأميركيون لهذا المنصب القومي في ٥١ عملية انتخابية فردية تجري في الولايات الخمسين وفي مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة). وعند جمعها معاً، يشكل هذا المجموع الهيئة الانتخابية ويقرر نتيجة الحملات الانتخابية الرئاسية.

إن تشكيل الغالبية في الهيئة الانتخابية يعتبر مهمة مُعقدة. تُنفق



المرشح الديمقراطي باراك أوباما يقوم بحملته الانتخابية في أوهايو حيث خسر في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي لصالح هيلاري كلينتون.

الحملات الرئاسية ساعات لا تحصى في ابتداع استراتيجيات تؤمن الحصول على الرقم السحري، ألا وهو ٢٧٠ صوتاً من أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية، أي الغالبية من مجموعة

تمارس خدعاً متقنة لكي تبدو كما لو أنها تُنفق مبالغ طائلة لكسب ولاية ما، في حين لا يكون لديها في الواقع هذه النية. الفكرة من وراء ذلك هي إجبار الحملات المناقصة على إنفاق وقت ثمين وأموال كبيرة في ولايات قد تكون في العادة آمنة لهم، أي أنهم يلعبون من موقع دفاعي في ملاعب تخصصهم.

هناك مثال كلاسيكي لهذه

الاستراتيجيات المسماة "تزييف الاتجاه" قد برز خلال الأيام الأخيرة المشحونة من الحملات الرئاسية عام ٢٠٠٠ عندما كان نائب الرئيس الديمقراطي آل غور مرشحاً لخلافة رئيسه الرئيس بيل كلينتون، في حين كان المرشح الجمهوري، حاكم ولاية تكساس، هو جورج دبليو بوش. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقبل بضعة أسابيع من يوم الانتخابات، اتخذت إدارة حملة بوش قراراً مشكوكاً بصوابه يقضي بنشر إعلانات مُكلفة على التلفزيون وعبر الإذاعات في ولاية كاليفورنيا التي تعتبر أم الممرات لكسب الانتخابات الرئاسية بسبب ال ٥٤ صوتاً (أصبح عددهم الآن ٥٥ صوتاً) الذين يمثلونها في الهيئة الانتخابية. أنفق فريق بوش ما يزيد عن مليون دولار في نشر إعلانات في وسائل الإعلام المكلفة الموجودة



المرشح الجمهوري جون ماكين يقوم بحملته الانتخابية في أوهايو، إحدى الولايات المنقسمة بصورة متقاربة.

© AP Images/Carolyn Kaster

في ولاية كاليفورنيا، مثل لوس أنجلس وسان فرانسيسكو وسان دييغو، وأنفق المرشح الجمهوري لنيابة الرئيس، ديك تشيني، يوماً ثميناً في التجول عبر تلك الولايات خلال الأيام الأخيرة للحملة.

لكن حملة غور لم تبتلع الطعم. ولتقته بالدعم الديمقراطي القوي في كاليفورنيا، فقد ركز الفريق الديمقراطي إنفاق موارده المحدودة في أماكن أخرى. وقد تبين أن تلك الاستراتيجية كانت ذكية نظراً لأن غور فاز في كاليفورنيا بسهولة: حصل على نسبة ٥٣ بالمئة من الأصوات مقابل ٤٢ بالمئة حصل عليها بوش.

وأما في أوهايو، فقد انسحبت حملة غور في وقت باكر فحزمت نفسها فرصة محتملة بكسب أصوات الولاية ال ٢١ في الهيئة الانتخابية. وفي حين توقعت حملة غور إحراز نصر جمهوري كبير في أوهايو، تبين أن بوش فاز فيها بفارق ٣,٥ نقطة مئوية فقط. وكان من الممكن، عبر توجيه اهتمام أكبر لأوهايو، أن

عام ٢٠٠٨ عن طرق لتوسيع ميدان اللعب وجعل عدد أكبر من أصوات الهيئة الانتخابية في الولايات تدخل إلى ميدان التنافس.

فعلى سبيل المثال، تدعو خطة أوباما إلى توسيع الخريطة الانتخابية من خلال تحدي ماكين في ولايات تدين بالولاء في العادة إلى الحزب الجمهوري ومن ضمنها نورث كارولينا وميزوري ومونتانا. بينما تهدف استراتيجية ماكين إلى التنافس لكسب ولايات صوتت مؤخراً للحزب الديمقراطي مثل بنسلفانيا، حيث هزمت السناتور هيلاري كلينتون أوباما في الانتخابات التمهيدية لتسمية الحزب الديمقراطي للمرشح الرئاسي، وكذلك الأمر بالنسبة لولاية ميشيغان حيث لم يتنافس أوباما في الانتخابات التمهيدية. يتكهن مسؤولون من الحملتين بكثير من الثقة بأنهم سوف يكسبون إلى جانبهم ولايات كانت قد أيدت الحزب الآخر في الانتخابات الأخيرة.

### استراتيجيات الهيئة الانتخابية

تبدأ مسيرة أوباما في طريقه إلى كسب العدد اللازم من أصوات الهيئة الانتخابية ال ٢٧٠ بالمحافظة أولاً على نتيجة كل ولاية كسب أصواتها جون كيري عام ٢٠٠٤، وبتركيز اهتمامه

على عدد محدود من الولايات التي يعتقد مستشارو أوباما أنها أصبحت ناضجة للتحويل إليه. كان كيري قد كسب ٢٥٢ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية. وبغية كسب ١٨ صوتاً آخر مطلوباً من هذه الأصوات، سوف يستهدف أوباما في حملته ولايات أيوا، فيرجينيا، نورث كارولينا، نيو مكسيكو، نيفادا، وكولورادو، من بين ولايات أخرى. كما تشمل قائمته ولاية أوهايو حيث خسر في الانتخابات التمهيدية لصالح كلينتون، بينما تحولت هذه الولاية في انتخابات منتصف الولاية عام ٢٠٠٦ دراماتيكياً إلى الديمقراطيين. ويأمل ماكين، من جهته، أن يساعده الناخبون في الاحتفاظ بولاية أوهايو التي كانت حرجة لنجاح الجمهوريين خلال الانتخابات الرئاسية الماضيتين، وأن يحول ولايات ميشيغان، وبنسلفانيا، وويسكونسن، إلى صف الحزب الجمهوري.

ولكن أحياناً لا تتجلى للعيان استراتيجيات الحملات لاستهداف أصوات الهيئات الانتخابية للولايات. فالحملات هذه كثيراً ما

وفي عام ٢٠٠٠، خسر غور في نيوهامشاير بنسبة ٤٨,١ بالمئة مقابل ٤٦,٨ بالمئة. كان ذلك هامشاً حرجاً لأن أصوات الهيئة الانتخابية الأربعة لنيوهامشاير كانت ستمنح آل غور غالبية ٢٧١ صوتاً، مما سيجعل نتائج فلوريدا المتنازع عليها غير ذات أهمية. كما أنه كان بإمكان انتصار آل غور في ولايته الأم تنيسي عام ٢٠٠٠ إنهاء العملية الانتخابية لصالحه. وبدلاً من ذلك، ذهبت أصوات تنيسي إل ١١ في الهيئة الانتخابية إلى بوش بسبب فارق قدره ٤ نقاط مئوية مما جعل غور أول مرشح رئاسي يخسر في ولايته الأم منذ خسارة الديمقراطي جورج ماك غفرن عام ١٩٧٢ الذي جعلته يخسر الرئاسة.

### قابلية النجاح في الانتخابات العامة

عندما يقترح الناخبون في الانتخابات التمهيدية للحزبين الديمقراطي والجمهوري لصالح مرشح حزبهم، يأخذون في عين الاعتبار ليس المرشح الذين يفضلونه استناداً إلى مسائل وصفات شخصية وحسب بل وأيضاً أي واحد من المرشحين يملك الحظ الأوفر بالفوز في الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر.

هذا هو السبب الكبير الذي يفسر فوز جون كيري في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عام ٢٠٠٤ على الحاكم السابق لولاية فيرمونت هواردين. ففي وقت مبكر من الدورة الانتخابية، أدى انتقاد دين العنيف للحرب العراقية وسياسات إدارة بوش بصورة عامة، إلى رفعه إلى صدارة مجموعة المرشحين للرئاسة للحزب الديمقراطي. طرقت بلاغته النارية على وتر حساس لدى الناخبين في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي الذين كانوا محبطين لأن العديد من قادة حزبهم في الكونغرس لم يكونوا راغبين في تحدي بوش بقوة.

لكن أداء دين غير المتكافئ في مسار الحملة وعدم خبرته في السياسات القومية دفع الناخبين في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي إلى اختيار كيري في نهاية المطاف، وهو السناتور الذي امضى حوالي ٢٠ سنة في مجلس الشيوخ. كان كيري ذا وزن معروف وكان خطيباً مفوهاً، وان لم يكن مُلهماً، وتصور الناخبون أنه سيكون خصماً أعتى ضد بوش. قال أحد الظرفاء، عقب الانتخابات التمهيدية، إن العديد من الديمقراطيين "غازلوا دين ولكنهم تزوجوا كيري".

أصبحت خريطة الهيئة الانتخابية مسألة رئيسية في معركة تسمية المرشح الرئاسي للحزب الديمقراطي عام ٢٠٠٨. ففي سباق استمر حوالي سنة أشهر، ولم تتقرر نتيجته إلا بعد أن تمت كافة عمليات الاقتراع في الانتخابات التمهيدية والاجتماعات الانتخابية الحزبية في الولايات، كانت هيلاري كلينتون تجادل بأنها هي يجب أن تكون مرشحة حزبها لكونها تملك فرصة

تختلف النتيجة فعلياً على مستوى الولاية وأن يضمن ذلك نصراً في الولايات يحقق وصول غور للرئاسة.

وبصورة مماثلة، ذكر المرشحون في انتخابات عام ٢٠٠٨ عدة ولايات يمكن أن تكون هدفاً للمنافسة، لكن في الواقع من المحتمل أن لا تكون كذلك. قال مساعدو أوباما إن بعض الولايات التي ينوون القيام بحملات فيها، مثل جورجيا، ميزوري، مونتانا، ونورث كارولينا، قد لا تتحول في نهاية المطاف من الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي. إلا أن نتيجة بذل جهودهم

هناك قد يفرض على ماكين إنفاق الأموال أو القيام بحملات انتخابية في ولايات تعتبر ميداناً آمناً له بدلاً من استخدام تلك الموارد في ولايات تمثل ساحة معارك متأرجحة كولاية اوهايو.

### الفائز يحصل على كل شيء

إن أكثر ما يثير إحباط واضعي استراتيجيات الحملات الرئاسية هي القاعدة المتبعة في كل ولاية تقريباً التي تنص على أن الفائز في الانتخابات التي تجري على مستوى الولاية يحصل على كافة أصوات هذه الولاية في الهيئة الانتخابية، بغض النظر عن مدى ضيق الهامش بين المتنافسين. في عام ٢٠٠٠، فاز جورج بوش في انتخابات فلوريدا الشهيرة، وبالتالي فاز بالرئاسة بأغلبية ٥٣٧ صوتاً من أصل أكثر من ٦ ملايين صوت في تلك الولاية المشمسة. لكن، حتى ذلك الهامش الضيق جداً لم يصبح واقعا رسمياً إلا بعد مرور ٣٦ يوماً من المشاحنات القانونية وصدور قرار من المحكمة العليا يوقف عملية إعادة تعداد الأصوات في جميع أنحاء الولاية. وهو ما كان كافياً لفوز لائحة الجمهوريين بكافة أصوات الولايات في الهيئة الانتخابية، وبالرئاسة.

في عام ١٩٨٨، فاز المرشح الجمهوري جورج بوش ب ٤٢٦ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية مقابل ١١٢ صوتاً فاز بهم المرشح الديمقراطي مايكل دوكاكيس حاكم ولاية مساتشوستيس مما جعل ذلك يبدو على أنه نصر كاسح. لكن هوامش انتصار بوش في العديد من الولايات كانت هزيلة نسبياً، ومكنته من تحقيق نصر واسع لكن دون عمق (كاليفورنيا ٥١ مقابل ٤٨ بالمئة، كوناتيكت ٥٢ مقابل ٤٧ بالمئة، ايلينوي ٥١ مقابل ٤٨ بالمئة، ماريلاند ٥١ مقابل ٤٨ بالمئة، ميزوري ٥٢ مقابل ٤٨ بالمئة، نيو مكسيكو ٥٢ مقابل ٤٧ بالمئة، بنسلفانيا ٥١ مقابل ٤٨ بالمئة، فيرمونت ٥١ مقابل ٤٨ بالمئة). ولم تكن الفروقات بالأصوات كبيرة في الولايات الأخرى الغنية بأصوات الهيئة الانتخابية. وهكذا، لربما كان الديمقراطيون قد استطاعوا الفوز في الانتخابات لو أنهم نفذوا حملة تصدت بدرجة أكبر للهجوم ضدهم وكانوا أكثر إقداماً في توضيح برنامجهم حول القضايا السياسية.

افضل من منافسها المرشح باراك اوباما للانتصار على مرشح  
الحزب الجمهوري جون ماكين في الانتخابات العامة.

أشارت كلينتون إلى انتصاراتها في الانتخابات التمهيدية  
التي جرت في الولايات المتأرجحة كأوهايو، وبنسلفانيا،  
ووست فيرجينا. ولم يبدو أن هذا الرأي كان له أثر كبير لدى  
الديمقراطيين الذين اختاروا اوباما كمرشح حزبهم لمواجهة  
ماكين.

سوف يعرف الديمقراطيون في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ما إذا  
كانت الأصوات العامة للناخبين سوف تقرر خيار الحزب في  
تسمية أوباما. وفي نهاية المطاف، فإن الائتلاف الفائز بأصوات  
الهيئة الانتخابية يُشكل هدفاً متحولاً باستمرار خلال الحملات

الانتخابية. ربما كان الأمر الأكثر إثارة للإحباط، هو أنه الوجه  
الوحيد تقريباً في نظام الحكم الأميركي الفائز بأكثر عدد من  
الأصوات الشعبية في الانتخابات العامة لا يكون تلقائياً هو  
المنتصر في الانتخابات. ومع النشاط المحموم لأوباما وماكين  
في حملتهما الانتخابية خلال الأسابيع الأخيرة قبل الانتخابات  
لكسب ٢٧٠ صوتاً انتخابياً على الأقل، فإن الفريق الذي يبدو أنه  
يحظى بتوليفة كاسبة يمكن أن يخسر في الإجراء الوحيد المؤثر  
في النهاية، وهو تعداد أصوات الناخبين في كل ولاية بعد أخرى  
يوم الانتخابات.

---

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن  
وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة

# يوم في حياة ناخب في الهيئة الانتخابية

بروس أوديسي



© AP Images/Charlie Riedel

الديمقراطي جون كيري (إلى اليمين) فاز في ولاية ديلاوير في العام 2004 لكنه خسر أمام الرئيس جورج دبليو. بوش في كل من الانتخاب الشعبي والهيئة الانتخابية.

الانتخابية. كان ويلارد مناصراً متحمساً قديماً للحزب الديمقراطي في الولاية، ورئيساً سابقاً للحزب الديمقراطي في المقاطعة، وقد اختير مندوباً إلى مؤتمر الترشيح القومي في العام 2000، وعمل على تطوير البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي في الولاية عام 2004.

وكان لديلاوير، وهي إحدى الولايات الصغيرة في أميركا، ثلاثة أصوات انتخابية فقط في العام 2004. (أما كاليفورنيا وهي أكبر ولاية، فكان لديها 55 صوتاً). وبالتساوق مع ذلك، لا تشمل ولاية ديلاوير إلا على ثلاثة أقاليم، وقد عين رئيس الحزب الديمقراطي في الولاية مندوباً واحداً من كل منها، بينهم ويلارد من إقليم ساسيكس، ليدلوا بأصواتهم في الهيئة الانتخابية في حال ربح كيري التصويت الشعبي في ولاية ديلاوير.

تيموثي ويلارد. أحد الأعضاء الـ 538 في الهيئة الانتخابية لعام 2004. يروي تجربته. وقد خسر مرشحه الانتخابات. بروس أوديسي. هو رئيس تحرير هذا العدد من مجلة إي جورنال يو إس آي الإلكترونية.

**في** يوم من أيام كانون الأول/ديسمبر 2004، توقف تيموثي جي. ويلارد ليضع ساعات عن عمله في مجال الحمامة في جورج تاون، بولاية ديلاوير، وسافر إلى عاصمة الولاية، دوفر، لانتخاب رئيس للولايات المتحدة.

ومن المرجح أن عدداً كبيراً من الناس كانوا يعتقدون أن سكان ديلاوير صوتوا لاختيار الرئيس قبل ذلك بشهر، ولكنهم كانوا قد صوتوا في الواقع لثلاثة ناخبين تعهدوا بالتصويت إما للجمهوري جورج دبليو. بوش، أو للديمقراطي جون إف. كيري، في الهيئة



Courtesy of Joshua Daniel Franklin

صرف تيموثي ويلارد يومه الوحيد في وظيفة منتخب للرئيس في الهيئة التشريعية في مبنى الكابيتول (مبنى المجلس التشريعي) في دوفر، عاصمة ولاية ديلاوير.

## يوم الانتخابات في دوفر

فاز كيري في ديلاوير، وحصل على ٥٣ في المئة من الأصوات الشعبية. والواقع هو أن المرشحين الديمقراطيين للرئاسة فازوا في كل عملية انتخابية في ديلاوير منذ العام ١٩٨٨. وهكذا حصل ويلارد على فرصة الذهاب إلى دوفر ليصوت في الهيئة الانتخابية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، الموافق أول يوم اثنين بعد يوم الأربعاء الثاني من كانون الأول/ديسمبر، كما يفرض الدستور الأمريكي على أعضاء الهيئة الانتخابية في كل الولايات، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا (العاصمة القومية، واشنطن).

الطقوس. ولم يفكر على الأرجح حتى مجرد تفكير بالتصويت لأي شخص آخر غير جون كيري. والواقع هو أن قانون ولاية ديلاوير يمنعه من التصويت لأي شخص آخر. (ومن غير المعروف ما إذا كان يمكن فرض تطبيق مثل هذا القانون دستوريا، لكن المنتخبين الذين يعرفون بغير الأوفياء نادرون جداً في التاريخ الأمريكي على أي حال).

وقال ويلارد: "لم يحظُ الحدث نفسه باهتمام كبير من وسائل الإعلام أو الصحافة أو الناس، وكل ما أذكره هو وجودي في قاعة مجلس النواب، وكونها لم تكن ممتلئة بالحضور". ومع ذلك، كان ويلارد فخوراً بأن يؤدي دوراً رسمياً في نظام الحكم من الواجب إنجازه. وقال حول ذلك: "كان مدعاة فخر عظيم لي أن أشكل جزءاً من عملية أعتقد أن الكثير من الناس لا يفهمونها".

ولكنه قال أيضاً إنه ربما كان على الأميركيين استكشاف أنظمة بديلة لانتخاب الرئيس، أنظمة لا تنتخب مرشحاً يقل مجمل ما ناله من الأصوات الشعبية في البلد ككل عما ناله مرشح آخر، كما حدث أحياناً في نظام الهيئة الانتخابية.

وأضاف: "أظن أنه ينبغي علينا استكشاف بدائل تكون مفهومة أكثر وبسيطة أكثر"، وأردف: "إن ما أقوله ... هو أنني لا أظن أنه من المستحسن (أن تكون عملية الانتخاب عملية) لا يفهمها الناس أو تراودهم شكوك حولها أو يسخرون منها".  
الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة

وفي تمام الساعة العاشرة صباحاً، جلس ويلارد وزميله في الغرفة المزخرفة في مجلس النواب الأمريكي في ديلاوير، واختاروا واحداً منهم رئيساً لمجموعتهم ثم شرعوا في تنفيذ مهماتهم.

وقد تلقوا النتائج الرسمية لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من الدائرة المسؤولة عن الانتخابات في الولاية، ووقعوا مجموعة من الأوراق تصادق على هذه النتائج: ثلاثة أصوات انتخابية لكيري رئيساً، وثلاثة أصوات انتخابية لجون إدواردز المرشح مع كيري، نائباً للرئيس. وأرسلوا هذه الأوراق إلى المسؤول في ولاية ديلاوير ليسلمها بدوره إلى الأرشيف الوطني في واشنطن. وبعد بضعة أسابيع أحصى الكونغرس الأمريكي رسمياً الأصوات الانتخابية التي تم الإدلاء بها لاختيار رئيس ونائب رئيس، بما فيها صوت ويلارد.

ولكن الجميع كانوا قد أصبحوا يعرفون أن بوش هزم كيري إذ حصل على ٢٨٦ صوتاً مقابل ٢٥٢ صوتاً التي حصل عليها كيري في الهيئة الانتخابية.

## مهمة بروتوكولية

لا يتمتع أعضاء الهيئة الانتخابية بنفس نوع السلطة المستقلة التي يبدو أن مؤسسي الدولة تخيلوها لهم حين وضعوا الدستور في العام ١٧٨٧. فبحلول العام ١٧٩٦، كانت الأحزاب السياسية الناشئة قد بدأت بالفعل بتغيير ديناميكية الهيئة الانتخابية.

وقد كانت المهمة بالنسبة إلى ويلارد مسألة القيام بطقس من

# هل يحدث تباين بين تصويت الهيئة الانتخابية والتصويت الشعبي

توماس نيل



Library of Congress, Prints & Photographs Division

صورة كاريكاتيرية تعود إلى العام 1824 تصور جمهرة من المواطنين المهللين للمرشحين الرئاسيين (من اليسار إلى اليمين) جون كوينسي آدمز، وليام كروفورد وأندرو جاكسون.

إلى انتخاب رئيس ونائب رئيس فازا بغالبية أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية ولكنهما فازا بعدد من الأصوات الشعبية أقل مما حصل عليه خصماهما الرئيسيان. أما في عام ١٨٢٤، فلم تتحقق الغالبية في أصوات الهيئة الانتخابية لأي من المرشحين فكان أن انتخب مجلس النواب الرئيس.

١٨٢٤: هل كانت صفقة فاسدة؟

ساهم التقاعد الوشيك للرئيس جيمس مونرو في حصول تحوّل في السياسة الأمريكية مع اقتراب موعد إجراء انتخابات ١٨٢٤. كان الحزبان السياسيان في تلك الفترة يحملان اسمي حزب الفدراليين وحزب الجمهوريين الديمقراطيين. خلال ربع القرن الذي سبق، كان الحزب الجمهوري الديمقراطي يسيطر على

لم يحصل سوى أربع مرات في تاريخ الولايات المتحدة أن نتج عن نظام الهيئة الانتخابية انتخاب مرشح للرئاسة نال عددا من الأصوات الشعبية على مستوى البلاد أقل مما ناله المرشح الآخر (مع أنه فاز بتأييد عدد أكبر من أصوات الهيئة الانتخابية ولهذا انتخب رئيسا).

توماس نيل، أخصائي في شؤون الحكومة القومية الأميركية، يتولى إعداد التقارير للكونغرس في مركز أبحاث الكونغرس.

مذ أول انتخابات رئاسية جرت في الولايات المتحدة عام ١٧٨٨، قدّم نظام الهيئة الانتخابية نتيجة "اختيار الشعب" في ٥١ من أصل ٥٥ منافسة انتخابية، ولكن في أربع حالات منها أعطت الهيئة الانتخابية نتائج مثيرة للخلاف. أدت ثلاثة من هذه الانتخابات، في الأعوام ١٨٧٦، ١٨٨٨ و ٢٠٠٠،

البيت الأبيض، بينما تلاشت قوة الحزب الفدرالي. لكن بحلول العام ١٨٢٤، ظهرت في الحزب الجمهوري الديمقراطي علامات الانشقاق. كانت الولايات توسع حق التصويت، وكانت التساؤلات تطرح حول النظام السياسي القائم، ولاحت في الأفق بدايات التغيير. قامت فئات مختلفة من الحزب الجمهوري الديمقراطي بتسمية أربعة مرشحين بعد أن فشلت في الاتفاق على مرشح إجماع، وكانوا: وزير الخارجية جون كوينسي آدمز، وزير المالية ويليام كراوفورد، وهما خيارا النظام القائم، والسناتور اندرو جاكسون، بطل معركة نيو أورلينز، وهنري كلاي، رئيس مجلس النواب.

إثر حملة انتخابية نشطة، أدارها وكلاء عن المرشحين لأن اشترك المرشحين في السياسات التفصيلية كان يعتبر عملاً محقراً لهم، جاءت النتائج مُقسمة إلى درجة ميؤوس منها. حصل جاكسون على أكثرية الأصوات الشعبية كما أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية، وتبعه في الترتيب كل من آدمز، ثم كراوفورد وكلاي. لكن لم يتمكن أي واحد من هؤلاء الأربعة من تأمين غالبية أصوات الهيئة الانتخابية. نصّ الدستور في مثل هذه الظروف، على قيام مجلس النواب باختيار الرئيس مع إيداء بعثة كل ولاية بصوت واحد فقط. علاوة على ذلك، ولأن المرشحين الثلاثة الأول فقط كانوا مؤهلين، فقد تمّ استبعاد كلاي.

كانت النتائج المنقسمة للانتخابات قد أصبحت معروفة عندما اجتمع الكونغرس في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٨٢٤، ولكن لم يصدر الإعلان الرسمي إلا في ٩ شباط/فبراير ١٨٢٥. وهكذا بقيت العاصمة لمدة شهرين تموج بالتكهات السياسية والمناورات في الغرف الخفية. كان واضحاً أن كراوفورد، الذي استعاد عافيته اثر إصابته بجلطة، قد أصبح خارج السباق، وان التنافس أصبح محصوراً بين آدمز وباكسون.

أظهر هذان المرشحان المتقدمان تبايناً صارخاً... كان آدمز، خريج جامعة هارفارد من مساتشوستس، في نيو انغلند، دبلوماسياً مُحكماً وابن رئيس سابق، بينما كان جاكسون سياسياً شعبياً من ولاية تينيسي، الواقعة في ما كان يعرف بالغرب في ذلك الزمن، وبطلاً عسكرياً ورجلاً خاض عدة مبارزات. تقاوض رئيس مجلس النواب كلاي، الذي كان يملك ميزان القوى، مع مؤيدي جاكسون وادمز ولكنه كان يشترك مع آدمز القادم من نيو انغلند في العديد من السياسات المماثلة، وكان كلاهما لا يثقاً بباكسون. أصبح دعم كلاي لآدمز معروفاً بعد أن عقد الاثنان اجتماعاً سرياً طويلاً في شهر كانون الثاني/يناير. بعد انقضاء أسبوعين على ذلك الاجتماع، نُشرت رسالة في إحدى صحف فيلادلفيا تؤكد أن كلاي وافق على دعم آدمز مقابل تعيينه في منصب وزير الخارجية في حال فوز آدمز. تبع

نشر هذا الخبر عاصفة من الاتهامات والانتقادات المضادة اتهم خلالها مؤيدو جاكسون كلا من كلاي وادمز بأنهما عقدا "صفقة فاسدة".

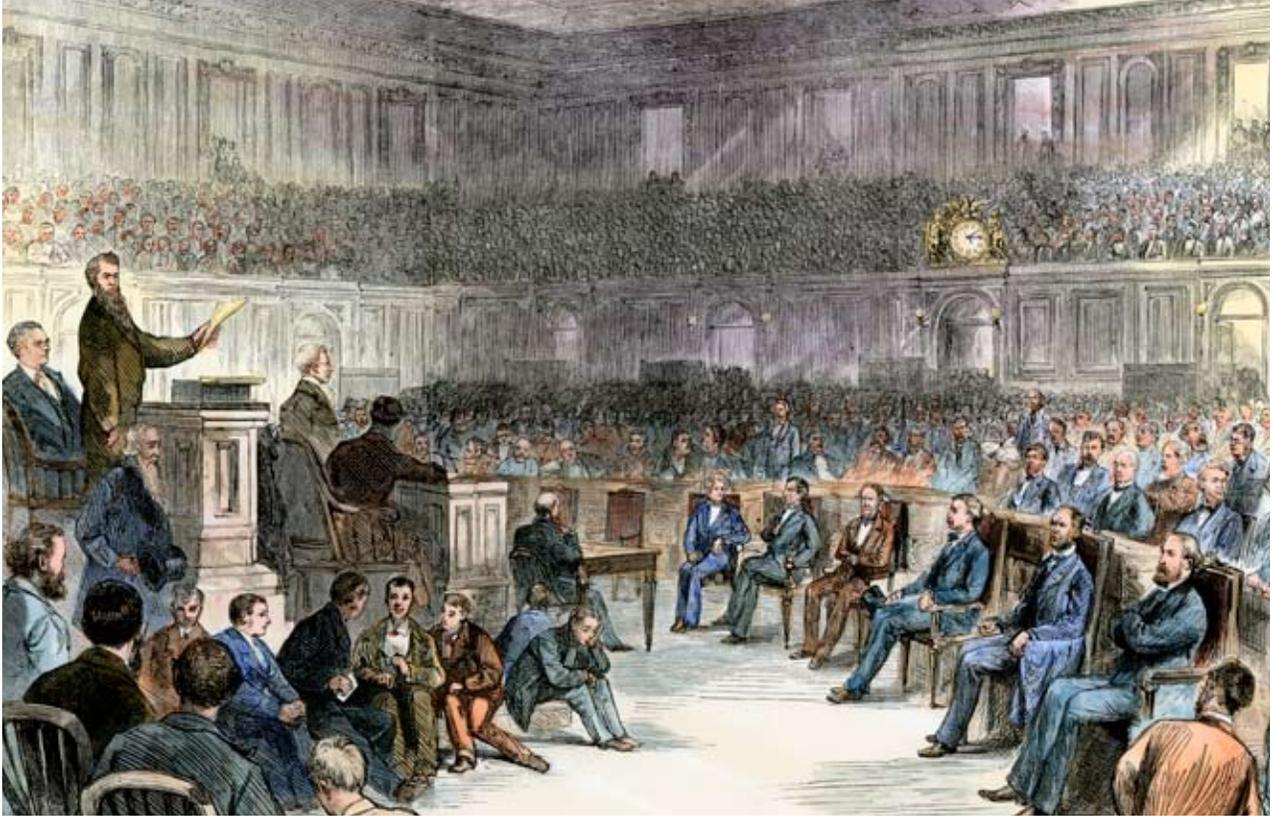
اجتمع الكونغرس في ٩ شباط/فبراير لعد أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية، وكما كان متوقفاً فاز جاكسون بـ ٩٩ صوتاً من أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية أي أقل بـ ٣٢ صوتاً من العدد المطلوب للفوز، وكان في ذلك التاريخ ١٣١ صوتاً، بينما حصل آدمز على ٨٤ صوتاً، وكراوفورد على ٤١ صوتاً، وكلاي على ٣٧ صوتاً. بعد إعلان النتائج، اجتمع مجلس النواب للقيام بواجبه الدستوري برئاسة هنري كلاي رئيس المجلس. في ذلك الوقت، عندما كان الاتحاد يتكون من ٢٤ ولاية فقط، كانت أصوات ١٣ ولاية هي اللازمة للفوز. أشارت تقارير مبكرة إلى ان ١٢ ولاية أيدت آدمز أي أقل بولاية واحدة من تحقيق الغالبية.

آمل جاكسون بوقف تقدم آدمز في الجولة الأولى، وان يكسب أصوات مؤيدي كراوفورد، وأن يدخل بعد ذلك الولايات التي تؤيده في السباق. كانت ولاية نيويورك هي الولاية التي تُشكل مفتاح الحل، ولكن بعثتها في مجلس النواب كانت منقسمة بالتساوي مع وجود نائب واحد لم يتخذ قراره بعد. في صباح اليوم المقرر لإجراء عملية العد، دعا كلاي والنائب دانيال وبستر، القادم من نفس ولاية آدمز، النائب النيويوركي المتأرجح للحضور إلى المكتب الخاص لرئيس المجلس كلاي. كان كلاي وبستر مشهورين ببلاغتهما المقنعة، ولا شك أن حديثهما معه ترك أثراً فيه. فعندما بدأ عد الأصوات كانت نيويورك في صف آدمز مما ووضعه في القمة. وكانت النتائج النهائية ١٣ صوت ولاية لآدمز، و٧ أصوات لباكسون و٤ أصوات لكراوفورد.

بعد مرور أحد عشر يوماً، أعلن آدمز أن كلاي سوف يكون وزير خارجيته. وفر هذا الإعلان مصداقية جديدة لتهمة إجراء الصفقة الفاسدة. أنكر آدمز وكلاي دائماً هذه التهمة ولكن، بغض النظر عن صحتها أو عدمه، فقد ألقت هذه التهمة ظلالها على رئاسة آدمز. أثار هذا الإعلان غضب جاكسون كما جعلته ينشط هو ومؤيدوه للعمل. فبدأ هؤلاء على الفور التخطيط للحملة الرئاسية المقبلة لباكسون، وبعد أربع سنوات حقق مواطن تينيسي انتقامه عندما هزم آدمز بدرجة كبيرة في انتخابات عام ١٨٢٨.

## ١٨٧٦: تسوية عام ١٨٧٧

في عام ١٨٧٦، كان قد مضى ١٦ سنة على سيطرة الحزب الجمهوري على منصب الرئاسة تحت قيادة الرئيس ابراهام لينكولن (أطلق على هذا الحزب اسم الحزب القديم الجليل -غرند



© North Wind/North Wind Picture Archives - All rights reserved

في شباط/فبراير 1877، عد الكونغرس أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية اثر الانتخابات المتنازع عليها التي جرت بين تيلدن وهايز.

وإصلاح نظام الخدمة المدنية. سيطر التشهير وتبادل الاتهامات والاتهامات المضادة على حملات الانتخابات العامة، ولكن بقي المرشحان بعيدين عن الشغب تاركين سياسات التهجّم ليقوم بها وكلاء عنهما علاوة على الصحف المحازبة التي كانت تصدر في ذلك الوقت.

أدلى أكثر من ثمانية ملايين ناخب بأصواتهم في يوم الانتخابات، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. بدأت النتائج تصل عبر البريد بحلول المساء. أظهرت النتائج الأولية اتجاهاً قوياً مؤيداً للديمقراطيين، فسقطت معازل الجمهوريين الواحد تلو الآخر لصالح تيلدن وبحلول الصباح تأكد انه فاز في ١٧ ولاية بهامش تصويت شعبي لا يقل عن ٢٥٠ ألف ناخب وكسب ١٨٤ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية، وكان هذا الرقم اقل بصوت واحد مما يلزم لتحقيق الغالبية وجاء هايز خلف تيلدن ب ١٨ ولاية و ١٦٥ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية، ولكن عادت آمال الحزب الجمهوري مجدداً عندما أظهرت نتائج الانتخابات تفوقاً ضيقاً لهايز في فلوريدا ولوزيانا وساوث كارولينا، التي كانت تسيطر على ١٩ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية. عارض الديمقراطيون المحليون هذه النتائج، مؤكدين

أولد بارتي أو (GOP)، ولكن تعرضت هذه السيطرة للخطر. كانت البلاد في تلك السنة تتخبط في أحوال الكساد الاقتصادي الشديد للسنة الرابعة على التوالي. كان الرئيس يولييسيس غرانت قد أنهى دورتين رئاسيتين اتسمتا بفضائح سياسية متلاحقة. واستعاد الحزب الديمقراطي، الذي كان قد فقد حظوته لدى الشعب بسبب مشاركته مع الجنوب المتمرد، قوته وثقته بنفسه وحقق أعضاؤه الغالبية في مجلس النواب عام ١٨٧٤. وكان الناخبون الجنوبيون البيض يطالبون بانسحاب الجيوش الفدرالية المتمركزة في الولايات السابقة للكونفدرالية من اجل تطبيق سياسة إعادة الاعمار، وهي سياسة الحكومة الفدرالية لضمان الحقوق السياسية للأرقاء السابقين، وحماية حكومات الولايات الخاضعة لسيطرة الجمهوريين التي فرض وجودها بعد انتهاء الحرب.

رشح الديمقراطيون، خلال اجتماعهم في المؤتمر الحزبي القومي، حاكم ولاية نيويورك صامويل تيلدن لمنصب الرئاسة، بينما رشح الجمهوريون حاكم ولاية اوهايو روثفورد هايز لهذا المنصب. اشتهر هذان الرجلان بأنهما من رجال الإصلاح، وقدم الحزبان برامج سياسية مماثلة تدعو إلى تشكيل حكومة نزيهة



الجمهوري بنجامين هاريسون (أعلام) فاز في انتخابات 1888 بتفوقه على الرئيس الديمقراطي حينئذ غروفر كليفلاند في العديد من الولايات الشمالية.

السياسية المثيرة التي ميزت التناقضات الأخرى في تصويت الهيئة الانتخابية. أعيد ترشيح شاغل المنصب الحالي غروفر كليفلاند، الديمقراطي من ولاية نيويورك، على أساس برنامج سياسي ينص على مواصلة إصلاح نظام الخدمة المدنية وتخفيض الضرائب المفروضة على تجارة السلع. وقام الحزب الجمهوري، المدافع عن بقاء هذه الضرائب التي استفادت منها الصناعة الأمريكية ولكنها أبقّت أسعار السلع الاستهلاكية مرتفعة، باختيار بنجامين هاريسون من ولاية انديانا، حفيد

بأن الجيوش الفدرالية شوهدت عملية الانتخابات. ورد الحزب الجمهوري بالادعاء أنه تم منع وصول الناخبين الجمهوريين السود إلى صناديق الاقتراع بالقوة في أماكن عديدة. فأرسلت كل ولاية شهادتين متناقضتين حول نتائج الانتخاب إلى الكونغرس بسبب انقسامهما الحاد.

توقّع المراقبون حصول معركة شرسة حول النتائج المتنازع حولها، وهدد مؤيدو كلا المرشحين بالجوء إلى العنف. استجاب الكونغرس في كانون الثاني/يناير ١٨٧٧ لهذا التهديد بتشكيل لجنة انتخابية تشمل الحزبين وتتألف من أعضاء في مجلس الشيوخ ونواب وقضاة في المحكمة العليا. كلفت هذه اللجنة بتقرير أي لائحة من أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية يجب اعتمادها. في الأول من شباط/فبراير، اجتمع الكونغرس لتعداد أصوات الهيئة الانتخابية ورفعت لائحة النتائج المتنازع حولها إلى اللجنة التي دققت بعناية شديدة في كل منها. استمرت هذه العملية مدة تزيد عن شهر، ولكن في كل مرة كانت اللجنة تصوت بأضيق هامش لصالح قبول لائحة الجمهوريين. وفي ٢ آذار/مارس منحت الأصوات الأخيرة لهايز الذي أعلن انتخابه رئيساً بهامش صوت واحد من أصوات الهيئة الانتخابية، أي ١٨٥ صوتاً مقابل ١٨٤ نالها تيلدن.

رغم السخط الواسع بين الديمقراطيين، بقيت الشوارع هادئة: توصل مندوبو الحزبين السياسيين خلال الشهر المنصرم إلى اتفاق سري عرف باسم "تسوية العام ١٨٧٧". بموجب هذا الاتفاق، وافق تيلدن والحزب الديمقراطي على قبول فوز الحزب الجمهوري مقابل تعهد هايز بسحب الجيوش الفدرالية من الولايات التي كانت تشكل الكونغرس السابقة، وبذلك انهي بفعالية العمل بسياسة إعادة الاعمار. ومع خروج الجيوش الفدرالية سقطت الحكومات التي يسيطر عليها الجمهوريون في الولايات الجنوبية بعد أن مُنِع الأرقاء السابقون من التصويت عبر إجراء مناورات قانونية، وأعمال تخويف وإرهاب. تبع الخسارة في الانتخابات بسرعة إصدار قوانين التمييز العنصري وغير ذلك من قوانين التمييز ضد السود، ولم تتمكن الدولة الاتحادية من معالجة إرث عام ١٨٧٧ إلا بعد مرور ثمانية عقود.

## ١٨٨٨: الخارج والداخل

شهدت الانتخابات الرئاسية عام ١٨٨٨ عدداً أقل من المواقف

للدولة بدون اعتراضات كبيرة في ٤ آذار/مارس ١٨٨٩ ولكن كليفلاند انخرط بعد أربع سنوات في الانتخابات الرئاسية، وفي هذه المرة تمكن من النجاح وعاد إلى البيت الأبيض في عام ١٨٩٣.

### ٢٠٠٠: المحكمة العليا تتدخل

لم ينته سوى قليل جداً من الانتخابات الرئاسية إلى النتيجة التي ظهرت في انتخابات العام ٢٠٠٠. وحتى اليوم، وبعد مرور حوالي عقد من الزمن، تظل المشاعر متأججة بين أعضاء الحزبين الملتزمين الذين أيدوا الجمهوري جورج بوش والديمقراطي آل غور عندما يتحول الحديث إلى مواضيع "الغمزات"، "التصويت من تحت الطاولة"، "البطاقات المعلقة"، أو قرار المحكمة العليا الذي أوقف عملية إعادة عد الأصوات في ولاية فلوريدا.

حملة الانتخابات العامة، رغم قسوتها، لم توفر سوى القليل من إشارات التناقض الذي سوف يحصل لاحقاً. فاستناداً إلى معظم استفتاءات الآراء، حقق بوش حاكم تكساس تفوقاً ضيقاً، ولكن بدا أن نائب الرئيس غور كان يسد الثغرة. شكّل مرشحا حزبين صغيرين حالة معقدة: اعتُبر المدافع عن شؤون المستهلكين رالف نادر من الحزب الأخضر على أنه يسحب الدعم من كتلة ناخبي غور، بينما كان من المتوقع أن يقطع باتريك بوكانان، مرشح حزب الإصلاح، أصواتاً من كتلة الأصوات الشعبية لبوش.

أدلى ما يزيد عن ١٠٥ ملايين

أميركي بأصواتهم لانتخاب الرئيس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الساعات المبكرة من المساء بدا واضحاً أن نتائج الانتخابات سوف تكون متقاربة. حصل غور على تفوق طفيف في عدد الأصوات الشعبية عبر البلاد كما كان عدد الأصوات من الهيئة الانتخابية ضيقاً أيضاً إذ سجل ٢٤٦ صوتاً لصالح بوش و ٢٥٥ صوتاً لصالح غور مع وجود ٣٧ صوتاً لم يتقرر بعد في ثلاث ولايات. نيو مكسيكو وأوريغون اللتان تتمثلان بـ ١٢ صوتاً أعلنتا في نهاية الأمر لآل غور ولكن فلوريدا، التي تتمثل بـ ٢٤ صوتاً حاسماً في الهيئة الانتخابية وحيث سجل بوش تفوقاً طفيفاً، بقيت مثار نزاع.

الرئيس السابق ويليام هنري هاريسون كمرشح للرئاسة. نظم كليفلاند الحملة الانتخابية معتمداً على وكلاء له لإيصال رسالته إلى الشعب. وخلافاً له، ألقى هاريسون عشرات من الخطب السياسية من منزله وقاد بذلك ربما أول حملة انتخابية تُنفذ على "الشرفة الأمامية" في التاريخ الأمريكي. قد تكون هذه الحملة بحد ذاتها إحدى الحملات الانتخابية الأكثر فساداً في تاريخ الولايات المتحدة إذ جرى خلالها اتهام كلا الحزبين بشراء وبيع الأصوات، والانخراط في تنفيذ خدع فذرة سياسية، وبتبديل نتائج الانتخابات بحيث تُظهر العدد المطلوب من الأصوات.

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى أكثر من ١١ مليون ناخب أميركي بأصواتهم. كان من المتوقع لنتائج الانتخابات أن تكون متقاربة وأظهرت النتائج أن كليفلاند تفوق على المرشح



صحيفة لوس أنجلوس ديلي نيوز تعلن جورج دبليو بوش فائزاً في انتخابات 2000 في اليوم التالي للانتخابات، مع أن عد الأصوات في ولاية فلوريدا استمر لعدة أسابيع بعد ذلك.

الجمهوري في عدد الأصوات الشعبية الذي بلغ ٥,٥٤٠,٠٠٠ مقابل ٥,٤٤٠,٠٠٠ حصل عليها المرشح الجمهوري. ورغم ذلك فاز هاريسون بالانتخابات، استناداً إلى غالبية مريحة من أصوات الهيئة الانتخابية حيث بلغت ٢٣٣ مقابل ١٦٨ نالها خصمه.

فما هو الخطأ الذي حصل؟ فاز كليفلاند بأصوات الولايات الجنوبية بفارق أصوات شعبية هائلة ولكنه خسر أصوات العديد من الولايات الشمالية بفارق بلغ بضعة آلاف من الأصوات في كل واحدة من هذه الولايات. تسلّم هاريسون منصبه كرئيس

مقابل ٢٦٦ لغور مع أن غور حصل على ٥٤٠ ألف صوت شعبي أكثر من بوش.

وافق نائب الرئيس غور على النتائج رغم خيبة أمله المريرة وحث مؤيديه على احترام قرار المحكمة العليا في سبيل المصلحة العليا للبلاد. اعترض عدد من النواب على النتائج عندما اجتمع الكونغرس في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، لعد أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية، ولكنهم لم يجدوا مناصرين لهم بين صفوف أعضاء مجلس الشيوخ بالإضافة إلى أن غور منع تحركهم، وكان غور قد ترأس الجلسة بصفته نائب الرئيس. تسلم بوش منصبه في ٢٠ كانون الثاني/يناير، وكان أول رئيس أميركي منذ أكثر من قرن يفشل في الفوز بغالبية الأصوات الشعبية.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تمثل بالضرورة وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة أو السياسات أو النتائج التي تتوصل إليها شعبة الأبحاث في الكونغرس.

التقارير التي أفادت بلوائح اقتراع مشوشة وغيرها من الشوائب أدت إلى صدور طلبات لإعادة عد الأصوات على مستوى الولايات والمقاطعات. أرسل الحزبان الديمقراطي والجمهوري فرقاً من المحامين والناشطين السياسيين للدفاع عن قضيتهما في المحاكم ووسائل الإعلام. سيطرت أخبار النزاعات المريرة المنتشرة حول عمليات إعادة العد على الأنباء لأسابيع ورفع الحزبان دعاوى قضائية في ولاية فلوريدا وفي المحاكم الفدرالية. في هذا الوقت كانت الساعة تدق والوقت آخذاً في النفاذ: فرض القانون الفدرالي على فلوريدا أن تعلن تصويت هيئتها الانتخابية بحلول ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

بعد سلسلة من البدايات والتوقفات والقرارات المتناقضة للمحاكم الأدنى من المحكمة العليا، حكمت المحكمة العليا بخمسة أصوات مقابل أربعة بأن إجراءات تكرار تعداد الأصوات في فلوريدا تنتهك فقرة الحماية المتساوية المنصوص عليها في التعديل الرابع عشر وأنه نظراً لعدم توفر الوقت لتصميم وتطبيق خطة مختلفة سوف تبقى نتيجة التصويت سارية المفعول. هاجم مؤيدو غور قرار المحكمة لكونه منحازاً سياسياً لصالح الحزب الجمهوري، ولكن عمليات إعادة التعداد انتهت وأعلن فوز جورج بوش في فلوريدا بهامش ٥٣٧ صوتاً. على مستوى الدولة فاز بوش ب ٢٧١ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية

# إصلاح الهيئة الانتخابية؟ ولكنه ليس بالأمر السهل

ديفيد لوبلين



© AP Images/Steve Helber

أوقفت المحكمة العليا عملية إعادة فرز الأصوات في ولاية فلوريدا، مقررّة بشكل أساسي نتيجة الانتخابات التي تنافس فيها بوش وآل غور في العام 2000 لصالح بوش.

مرة منذ إقراره في العام 1787. وهذا يتضمن التعديلات إلى 10 الأولى للدستور، المعروفة مجتمعةً بوثيقة الحقوق، والتي أقرت بعد فترة قصيرة من المصادقة على الدستور الأصلي.

إن الدعم الساحق، إن لم يكن الإجماع، ضروري بوجه عام لتخطي الحواجز التي تقف في طريق المصادقة. ولا يوجد حالياً الإجماع أو التوافق اللازم لإلغاء الهيئة الانتخابية. ويعتقد الكثير من الديمقراطيين أن خسارة مرشحهم في الانتخابات الرئاسية للعام 2000 تُظهر الحاجة الماسّة إلى الإصلاح، إلا أن بعض الجمهوريين يعتبرون، على هذا الأساس، الجهود المبذولة لتغيير النظام جهوداً للتشكيك في انتصار مرشحهم. وبالرغم من بعض الدعم المتوفر في كل من الحزبين، إلا أنه لا يوجد إجماع حول الإصلاح.

علاوة على ذلك، لدى عدد من الولايات المختلفة مجموعة هامة من الأسباب الداعية لمعارضة المصادقة على التعديل. فالولايات الصغيرة تحصل على حصص غير متكافئة، إلى حد ما، من

يتطلب إصلاح نظام الهيئة الانتخابية لانتخاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية جهداً هائلاً وإجماعاً ليس متوفراً الآن. ديفيد لوبلين، هو أستاذ أنظمة الحكم في كلية الشؤون العامة في الجامعة الأميركية. واشنطن.

ليس من الصعب الإشارة إلى الأسباب التي تجعل المرء راغباً في إلغاء الهيئة الانتخابية في انتخابات رئيس الولايات المتحدة، خاصة لأن النظام ينتخب أحياناً مرشحاً حاز على عدد أصوات شعبية في مجمل أنحاء البلاد تقل عما حصل عليه المرشح الآخر. ولكن التوصل إلى بديل لهذا النظام ليس بالأمر السهل.

وأحد الأسباب التي تجعل من بقاء الهيئة الانتخابية أمراً مرجحاً هو أن تعديل الدستور الأميركي أمر صعب. فهو يتطلب أولاً مصادقة الكونغرس الأميركي على اقتراح التعديل بأغلبية الثلثين في كل من مجلسي النواب والشيوخ، ومن ثم يشترط أن يقره ثلاثة أرباع الولايات. ولم يتم تعديل الدستور سوى سبعة وعشرين



© AP Images/Alan Diaz

المحللون الذين يعملون على الكمبيوتر يعيدون فرز الأصوات في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر، 2000، في فورت لودردايل، في فلوريدا، ضمن الانتخابات الرئاسية الأميركية.

فاز بأكبر عدد من أصوات الناخبين على الصعيد القومي، سواء كان هذا المرشح قد فاز أو خسر في تلك الولايات. وسيكون تبني الإصلاح عبر اتفاق بين الولايات أسهل بكثير منه عبر التعديل الدستوري. ذلك أن التعديل الدستوري يتطلب موافقة ٣٨ ولاية، في حين أن ما لا يزيد على ١١ ولاية فقط من أكثر الولايات سكاناً يمكنه أن يضع هذا الاتفاق بين الولايات في حيز التنفيذ.

وفي حين يبدو وكأن هذا الحل حل ذكي، إلا أنه قد يغرس بذور مشاكل جديدة. ففي الولايات المتحدة، لا تشكل الانتخابات الرئاسية في الحقيقة انتخاباً قومياً واحداً، بل هي عبارة عن ٥١ منافسة منفصلة تجري في خمسين ولاية، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا (العاصمة القومية-واشنطن). ولأن كل ولاية تقرر أيّاً من المرشحين للرئاسة ولنيابة الرئاسة سيظهر على لوائح الانتخابية، فإن مجموعات مختلفة من المرشحين تظهر على لوائح الاقتراع في الولايات المختلفة. وهكذا فإن الأميركيين، حتى في ظل هذا الاتفاق المقترح، لن يحصلوا على انتخابات قومية حقيقية تتوفر فيها لكل ناخب نفس الخيارات في انتخاب المرشح.

كما أنه يمكن أن يكون للمرشحين للرئاسة مرشحون مختلفون لنيابة الرئاسة في الولايات المختلفة. ويقتضي الاتفاق المقترح بأن تحتسب جميع الأصوات، التي أدلى بها في أي ولاية لانتخاب الرئيس أو نائب الرئيس، كجزء من مجموع أصوات لائحة المرشحين، بغض النظر عما إذا كان نفس المرشح لانتخاب الرئيس

الأصوات الانتخابية لأن عدد الأصوات الانتخابية المخصصة لكل ولاية يساوي عدد الشيوخ (اثنان دائماً)، مضافاً إليه عدد النواب المنتخبين للولاية (وهو واحد على الأقل) بغض النظر عن عدد السكان. وتستحوذ الولايات التي تشتد فيها حدة المنافسة أكثر من غيرها، مثل فلوريدا وأوهايو في انتخابات الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ و٢٠٠٨، على قدر أكبر من اهتمام مرشحي الرئاسة لأن الأصوات الانتخابية توزع وفق طريقة الرابح يأخذ كل شيء في كل الولايات ما عدا اثنتين، هما ماين ونيبراسكا. ويعتبر معارضو نظام الهيئة الانتخابية هذه الناحية من النظام الحالي بمثابة شائبة، لكن الولايات التي لا تتمتع بثقل كبير قد لا تسارع إلى التخلي عن الاهتمام المسرف المصدق عليها من مرشحي الرئاسة. وكثير من الناس تعجبه حقيقة أن الهيئة الانتخابية تعكس الطبيعة الفدرالية للولايات المتحدة ويقاوم لذلك الجهود الرامية إلى إلغائها معتبراً ذلك بمثابة هجوم على الفدرالية وعلى سلطات الولايات.

### اتفاق التصويت الشعبي على المستوى القومي

يقترح بعض الداعين إلى إصلاح الهيئة الانتخابية ومناصريه أن يتفادى البلد عملية التعديل من خلال ميثاق أو اتفاق بين الولايات يضمن أن يصبح المرشح الذي ينال أغلبية الأصوات الشعبية على المستوى القومي هو الرئيس. ويرى مؤيدو فكرة هذا الاتفاق أن على الولايات التي تملك أغلبية أصوات الهيئة الانتخابية الموافقة على الإدلاء بأصواتها لصالح المرشح الرئاسي الذي

التقنية، إلا أن انتخابات العام ٢٠٠٠ أظهرت أهمية التفاصيل القانونية وضرورة الجهوية في حال حصلت انتخابات بنتائج متقاربة غير متوقعة. وقد تصبح عملية انتخاب الرئيس عن طريق التصويت الشعبي العام قابلة للتطبيق في نهاية المطاف، لكنها ستقتضي القيام بتخطيط دقيق مسبق على المستوى الفدرالي كي يكتب لها النجاح وتوفر قدر أكبر من الإجماع أو التوافق مما هو متوفر حالياً لتحقيق ذلك.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأميركية

قد ظهر على جميع أوراق الاقتراع. وعلى سبيل المثال، لم يكن المرشح لمنصب نائب الرئيس في لائحة مرشح الحزب الثالث للرئاسة، رالف نادر، مسجلاً على أوراق الاقتراع في ولاية كاليفورنيا في العام ٢٠٠٤. ورغم ذلك، فإن كل الأصوات التي فاز بها رالف نادر في كاليفورنيا كانت ستحتسب، في حال تطبيق الاتفاق المقترح، ليس فقط في مجموع الأصوات الشعبية لنادر وإنما أيضاً للمرشح الذي اختاره نائباً للرئيس، رغم أن اسم ذلك الشخص لم يدرج على لائحة الاقتراع، وهو حل غير مرضٍ في هذه الحالة.

### أسئلة ما زالت تبحث عن إجابات

أدت المنافسة الحادة متقاربة النتيجة في الانتخابات الرئاسية بين الجمهوري جورج دبليو. بوش والديمقراطي آل غور في فلوريدا عام ٢٠٠٠، وما كان لها من تأثير على النتيجة، إلى ارتفاع أصوات تدعو إلى إصلاح الهيئة الانتخابية. إلا أن المفارقة هي أنه من المرجح أن يؤدي نظام انتخابات شعبية عامة إلى تقادم المشاكل في أي انتخابات متقاربة النتيجة.

فلا توجد حالياً آلية معمول بها لتحديد الفائز في منافسة حادة متقاربة النتيجة على الصعيد القومي، كما أن الاتفاق المقترح باعتماد حصيلة التصويت الشعبي على الصعيد القومي لا يوجد مثل هذه الآلية. وكل القوانين الحالية المتعلقة بإعادة فرز الأصوات تحكم الانتخابات متقاربة النتائج ضمن الولاية الواحدة، ولكنها لا تفرض إعادة فرز الأصوات إذا كانت نتائج الانتخابات متقاربة على المستوى القومي. وعلاوة على ذلك، فإن ممثلي وسائل الإعلام والحزبين السياسيين الرئيسيين الذين تمكنوا من التدقيق جيداً في عملية إعادة الفرز في ولاية واحدة في العام ٢٠٠٠، سيجدون القيام بذلك التدقيق أصعب بكثير على صعيد البلاد بأكملها. وفي حين أن إمكانية ظهور نتيجة متقاربة تنتقل في المنافسة القومية، إلا أن المعايير التي تقرر متى تكون الانتخابات متقاربة النتائج سوف تتدنى أيضاً.

كما أن إمكانية فرض تطبيق الاتفاق بين الولايات الذي يحكم كيفية تصويت الهيئة الانتخابية ما زالت مسألة عالقة لم يبت فيها. فالدستور الأميركي ينص بوضوح على تمتع الهيئات التشريعية للولايات بحق تحديد كيفية الإدلاء بالأصوات الانتخابية. وفي حين أن الاتفاق أو الميثاق المقترح يحظر الانسحاب في الأشهر الستة السابقة لموعد الانتخابات، إلا أنه من غير المؤكد أنه يمكن تطبيق ذلك قانونياً. ولا يتضمن الاتفاق المقترح أحكاماً بديلة في حال انسحبت منه الولايات بالفعل ورفضت المحاكم منعها من ذلك.

ورغم أن هذه المخاوف قد تبدو ضئيلة ومفرطة في تفاصيلها

# الأنظمة الانتخابية من منظور دولي

أندرو اليس



© AP Images/Jacques Brinon

رئيس بلدية باريس برتران ديلانوي انتخب بواسطة هيئة انتخابية مؤلفة من أعضاء مجلس بلدية المدينة.

الأخر. ويمكن أن تفرز الأنظمة الانتخابية المختلفة فائزين مختلفين من نفس الأصوات المدلى بها. ويتصف نظام الانتخابات الرئاسية الأميركية بمجموعة من الميزات التي لا تشكل أي منها بمفردها ميزة فريدة أو حتى بالضرورة ملفتة للنظر بحد ذاتها، ولكنها فريدة في مجموعها وفي تأثيرها.

## الفئات الرئيسية

يمكن تصنيف جميع الأنظمة الانتخابية في العالم تقريباً في ثلاث فئات رئيسية: أنظمة الأغلبية/الأكثرية، وأنظمة التمثيل النسبي، والأنظمة المختلطة. وكانت هناك بين الـ ١٩٩ من الدول والمقاطعات (الأراضي التابعة لدولة ما) التي كانت تعتمد نظاماً انتخابياً يمكن تحديد فئته في نهاية العام ٢٠٠٤، ٩١ دولة اعتمدت نظام الأغلبية/الأكثرية للانتخابات التشريعية، و٧٢ دولة اعتمدت نظام التمثيل النسبي، و٣٠ دولة اعتمدت النظام المختلط. بينما تعذر تصنيف الدول الست الباقية ضمن أي من هذه الفئات.

ونظام الفائز هو الأول في نهاية السباق، أو الفائز بأكثر عدد من الأصوات يربح كل شيء، هو النوع الأكثر شيوعاً في نظام

لدى الهيئة الانتخابية الأميركية صفات مشتركة مع أنظمة انتخابات أخرى حول العالم لكنها تجمع بين هذه الصفات بطريقة فريدة. أندرو اليس، هو مدير العمليات للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (انترناشونال آيديا) في استوكهولم، السويد.

**ت**مة معايير عديدة يمكن استعمالها للحكم على الأنظمة الانتخابية. ومن الأمثلة على هذه المعايير مدى تمثيلها للناخبين، واستقرار الحكومة وفعاليتها، ومساءلة ومحاسبة الحكومة، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين المنتخبين بصفتهم الفردية، وتشجيع الأحزاب السياسية القوية، وتعزيز المعارضة والمراقبة التشريعية. إلا أنه ما من نظام انتخابي واحد يستطيع تجسيد كل هذه المعايير إلى أقصى حد.

والسؤال الذي ينبغي أن يطرحه كل مجتمع لدى قيامه بتصميم نظمه القانونية هو ما هي المعايير الهامة؟... ولماذا؟ ويمكن للنظام القانوني المصمم السعي إلى التجاوب بناء على الأجوبة. ولكن تأثير أي نظام وقانون انتخابي يتوقف على الكثير من الموصفات وعلى كيفية تفاعل التفاصيل بعضها مع البعض

## الهيئات الانتخابية

تستخدم أنظمة الهيئات الانتخابية أحياناً أيضاً في الانتخابات المحلية. ففي باريس، مثلاً، تنتخب كل واحدة من الدوائر العشرين في المدينة أعضاء مجلس المدينة عن طريق نظام انتخابي من جولتين يميل إلى إعطاء النسبة الأكبر من المقاعد إلى الحزب السياسي الرئيسي أو قائمة مرشحيه، وإن كان هذا النظام كثيراً ما يتيح التمثيل لحزب ثانٍ أو لائحة ثانية. ومن المرجح أن يظهر اسم المرشح لمنصب رئيس البلدية بشكل بارز في اللائحة. وقد خاضت لائحة رئيس البلدية الحالي انتخابات عام ٢٠٠٨ تحت الشعار الرسمي الآتي، "باريس، حان الوقت للتقدم مع برتران دولانوي."

وبعد إعلان النتائج، يجتمع أعضاء مجلس مدينة باريس المنتخبون حديثاً ويصوتون لانتخاب رئيس البلدية. ويشترط توفر الأغلبية المطلقة لمرشح ما كي ينتخب رئيساً للبلدية في الجولة الأولى أو الثانية من الاقتراع. أما إذا امتد التصويت إلى جولة ثالثة فينتخب العمدة عبر مبدأ الفائز بأكثر عدد من الأصوات يفوز بالمنصب، دون أن يكون قد حصل على أغلبية الأصوات.

وهكذا، فإن أعضاء مجلس المدينة يشكلون الهيئة الانتخابية في هذه الحالة. والصفة المهمة المميزة لهذه الهيئة الانتخابية هي أن أعضاء مجلس المدينة يشكلون أيضاً الهيئة التشريعية للمدينة خلال فترة ولاية رئيس البلدية. ويؤدي انتخاب رئيس البلدية من قبل الهيئة التشريعية إلى زيادة فرصة حصوله على دعم كافٍ من الأغلبية في الهيئة التشريعية للمدينة خلال توليه لمنصبه. وفي المقابل، ليس لأعضاء الهيئة الانتخابية للرئيس الأميركي أي وظيفة أخرى سوى انتخاب الرئيس، ولا توجد في النظام الانتخابي أي صلة بين منصب رئاسة البلاد والعضوية في الكونغرس.

ويضع بعض الكتاب في لائحة الدول المعتمدة نظام الهيئة الانتخابية لدى مناقشتهم موضوعها، دولاً مثل إستونيا والهند وسورينام وترينيداد وتوباغو، حيث يُنتخب الرئيس، وهو يكون في العادة رئيساً للدولة في نظام برلماني، بواسطة أعضاء مجلسي الهيئة التشريعية أو عبر مجموعة مؤلفة من كل من النواب المنتخبين على المستويين المحلي والقومي معاً. ويختار الناخبون في هذه الدول ممثلهم في الهيئة التشريعية، ولا تظهر أسماء المرشحين لمنصب الرئاسة على لوائح الاقتراع، لا في الانتخابات العامة ولا في انتخابات مجالس البلدية. وربما كان أفضل وصف يطلق على هذه الأنظمة هو أنظمة الانتخابات غير المباشرة لأنظمة الهيئات الانتخابية.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأميركية

الأغلبية/الأكثرية: فقد جرى اتباعه في ٤٧ حالة من الحالات الإحدى والتسعين. أما في الدول ذات الديمقراطيات المتوطدة، فكان نظام التمثيل النسبي أكثر شيوعاً، وإن كان تطبيق الهند والولايات المتحدة لنظام الفائز بأكثر عدد من الأصوات يربح كل شيء يعني أن عدداً أكبر من الناس يعيشون في دول ومقاطعات تعتمد هذا النظام الأخير.

وحين يتعلق الأمر بانتخاب رئيس، لا يمكن أن يكون هناك بالطبع سوى فائز واحد. وعليه، فمن المحتم أن يكون النظام الانتخابي المعتمد هو نظام الأغلبية/الأكثرية. في نهاية العام ٢٠٠٤، صوتت الناس في ١٠٢ دولة ومقاطعة أو أراض تابعة لدولة في مختلف أنحاء العالم لاختيار رئيس. وتضمن هذا المجموع دولاً تطبق أحد نظامين: النظام الرئاسي الذي يشغل فيه الرئيس منصب رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، لمدة محددة ولا يكون مرتبطاً بثقة الهيئة التشريعية للاستمرار في منصبه؛ والنظام البرلماني الذي يشغل فيه الرئيس منصب رئيس الدولة ولا يملك سوى القليل من السلطات الفعلية أو لا يتمتع بأي منها، في حين يرأس السلطة التنفيذية رئيس الوزراء الذي يتوقف بقاءه في منصبه على تمتعه بثقة الهيئة التشريعية.

وقد طبقت ٧٨ دولة من بين هذه الدول الـ ١٠٢ شكلاً من أشكال نظام الجولتين الانتخابيتين. فمن بين تلك الدول الثماني والسبعين، طبقت ٢٢ دولة نظام الفائز يربح كل شيء، فيما اعتمدت واحدة منها التصويت البديل، حيث يحدد المقترعون مرشحهم المفضل كالرقم واحد ثم المرشح البديل كرقم اثنين ويمنحون التالي من حيث تفضيلهم له الرقم ٣... وهكذا دواليك؛ واعتمدت دولة واحدة أخرى التصويت الإضافي، حيث يبيّن الناخبون خيارهم الأول والثاني فقط. ونظام الفائز بأكثر عدد من الأصوات يفوز بالمنصب هو نموذج معروف ومقبول، رغم أنه ليس أكثر الأنظمة شيوعاً.

وقد اعتمدت الأنظمة المتبعة في ١٠١ دولة من الدول الـ ١٠٢ التي تختار رئيساً لها، عملية تحديد المجموع الإجمالي للأصوات التي ينالها كل مرشح/لائحة مرشحين على صعيد البلاد بأكملها. إلا أن الولايات المتحدة تتفرد باعتمادها أيضاً نظام الهيئة الانتخابية. ويتم إحصاء الأصوات الشعبية في كل ولاية من الولايات على حدة، وفي مقاطعة كولومبيا، لاختيار أعضاء الهيئة الانتخابية في كل منها، ثم يقوم أعضاء الهيئة المنتخبون باختيار الرئيس. والفارق العملي الذي يفرزه هذا النظام يكمن في كونه يوجد إمكانية عدم وصول المرشح الذي ينال غالبية الأصوات الشعبية إلى سدة الرئاسة. وقد حدث ذلك فعلاً في ثلاث حالات من بين ٥٥ عملية انتخابات رئاسية أميركية (في الأعوام ١٨٧٦، و١٨٨٨، و٢٠٠٠).

# الهيئة الانتخابية: وجهة نظر فرنسية

أندريه كاسبي



© AP Images/Eric Feterberg

مرشحو الحزب الاشتراكي الفرنسي: دومينيك ستراوس-كان، لوران فابيوس، وسيغولين رويال، يشاركون في مناظرة في الانتخابات التمهيدية.

الاستمرار والتنافس في الجولة الثانية، والتي تأخذ مجراها بعد الجولة الأولى بأسبوعين.

وما يعنيه هذا، في نهاية المطاف، هو أن الفائز يحصل على الغالبية المطلقة لأصوات الناخبين. ويعتقد الفرنسيون أن نظامهم هذا هو نظام بسيط تماماً. وهو نظام منفتح بشكل كاف بحيث أنه لا يستبعد أحداً، لكنه نظام مضبوط بما يكفي لكي لا يسمح إلا للمرشحين الجديين والمتوطينين في الحياة السياسية، بالتنافس لتولي سدة الرئاسة.

أما الأميركيون فيفعلون الأشياء بطريقة مختلفة، إذ أن كلاً من الولايات الخمسين، ومقاطعة كولومبيا، تُجري انتخابات خاصة بها، حتى وإن كانت جميع هذه الولايات في نهاية المطاف تقوم بتطبيق قواعد وإجراءات متطابقة من الناحية الجوهرية. وتقوم كل ولاية باختيار قائمة من أعضاء الهيئة الانتخابية بالتصويت الشعبي، يمثل كل منهم مرشحاً واحداً. وعدد الأسماء على كل قائمة يماثل العدد الإجمالي لممثلي هذه الولاية في مجلس الشيوخ (وهذا العدد هو دائماً اثنان)، وفي مجلس النواب (وهذا العدد يعتمد على عدد سكان كل ولاية). وتفوز القائمة المرتهنة

إن النظام المتبع في الولايات المتحدة في انتخاب الرئيس يبقى لغزاً بالنسبة إلى الفرنسيين. إلا أنه يبدو في الواقع أن بعض عناصر النظامين السياسيين في البلدين قد أخذت في التقارب. أندريه كاسبي، هو أستاذ تاريخ أميركا الشمالية في جامعة بانتيون-السوربون باريس 1. وقد كتبت هذه المقالة أصلاً باللغة الفرنسية ثم ترجمت إلى الإنجليزية قبل ترجمتها إلى العربية.

هل يستطيع الفرنسيون فهم كيفية عمل نظام الهيئة الانتخابية الأمريكي؟ هذا هو الأمر غير المؤكد إطلاقاً!

درج الناس، في كل من فرنسا، منذ العام 1962، كما في الولايات المتحدة، على انتخاب رئيس جمهوريتهم، ويقوم كلا النظامين الديمقراطيين بذلك عبر مشاركة جميع الناس في التصويت. إلا أن الفرنسيين يفضلون الاقتراع المباشر، وهم يعتمدون، في الواقع، عملية انتخاب تجري على جولتين، بحيث يمكن لأي فرنسي أن يرشح نفسه/نفسها طالما استطاع جمع ألف توقيع يؤيد ترشيحه. ونتيجة جولة الاقتراع الأولى للمرشح بالاشتراك في المنافسة، إلا أنه لا يحق سوى للمرشحين الحائزين على أعلى عدد من الأصوات في جولة الاقتراع الأولى

مما حصل عليه منافسه، ولكن بعدد أقل من أصوات الهيئة الانتخابية، مما يؤدي إلى فوز المنافس بمنصب الرئاسة. وفي العام ٢٠٠٠، انتخب جورج دبليو. بوش رئيساً للولايات المتحدة رغم أن منافسه آل غور كان قد تفوق عليه بحوالي نصف مليون صوت من الأصوات الشعبية. وقد دُهِش الناس في فرنسا كثيراً لهذه النتيجة، إن لم نقل إنهم استأثروا من ذلك.

إلا أنه لا يبدو أن غالبية الأميركيين ترغب في تغيير النظام الانتخابي بشكل يجعله مشابهاً للنظام الفرنسي، رغم بروز أفكار بين الأونة والأخرى لإصلاح النظام. ويدعو بعض علماء السياسة إلى تبني نظام انتخابي أشبه بالنظام الفرنسي رغم أن مطالباتهم لا تلقى كثيراً من التقبل لدى مواطنهم، لأن كل ولاية ترغب في الحفاظ على نفوذها السياسي. كما أن الأقليات الإثنية والعرقية والدينية في كل ولاية تريد أن يكون لها رأي وتأثير في نتائج الانتخابات ولا شك في أنها ستخسر القدرة على ذلك فيما لو ضاعت أصواتها في بوتقة نظام انتخابي قومي واحد.

وعلاوة على ذلك، فإن كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا تُعرّف كلمة المواطنة بطريقة مختلفة عن تعريف الأخرى لها. فالديمقراطية الأميركية ديموقراطية متعددة الثقافات، والتصويت على أساس الكتل الثقافية يحتل مكانة مهمة في الحياة السياسية الأميركية ولا يمكن أن يتمتع بالتأثير سوى في سياق الولايات المنفردة. وبناءً على ذلك، ورغم أن هذا النظام قد أنشئ للمرة الأولى في القرن الثامن عشر، وأن البعض لا يزال يحلم في تعديل الدستور الفدرالي، فإن استمرار وجود الهيئة الانتخابية لا يواجه أي خطر. فلهذه المؤسسة تاريخها الخاص الذي يمكنها الاعتماد عليه وهي ليست مؤسسة لا مستقبل لها.

### تضييق بعض الفجوات

وعلى الرغم من ذلك، فإن الانتخابات التمهيدية الأميركية بدأت تبدو بشكل متزايد عملية أكثر شبيهاً بجولة الاقتراع الأولى في فرنسا، مع قيام الجمهوريين والديمقراطيين بالتصويت لاستبعاد المرشحين الذين لن يكونوا قادرين على الوصول إلى نهاية الشوط. وهكذا نجد أنه، بحلول يوم عيد العمال الأميركي في أيلول/سبتمبر، لا يبقى في الميدان سوى مرشح واحد من كل من الحزبين الرئيسيين. وبذلك يكون جميع المرشحين الآخرين ما عداهما قد أزيحوا جانباً ولم تبق لهم سوى أدوار لا تذكر، إلا إذا كان بإمكانهم التأثير على النتائج في الولايات التي تشتد فيها حدة المنافسة وتكون النتيجة غير مضمونة لتقارب عدد مؤيدي كل من المرشحين الجمهوري والديمقراطي فيها.

وقد بدأ الفرنسيون من جانبهم في تنظيم انتخابات تمهيدية،



من غير المرجح أن يختفي دور أعضاء الهيئة الانتخابية للرئاسة مثل هؤلاء الذين يظهرون في الصورة خلال انتخابات 2004 في ولاية أوهايو © AP Images Will Shilling

إلى المرشح الذي يفوز بالأكثرية البسيطة أو الأكثرية المطلقة للأصوات بجميع مقاعد الهيئة الانتخابية للولاية (وفقاً لمبدأ: الفائز يربح كل شيء)، وذلك في جميع الولايات في ما عدا ولايتين فقط.

والانتخابات الرئاسية، وهي حدث يجري كل أربع سنوات، تأخذ مجراها في يوم الثلاثاء الذي يلي أول يوم اثنين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر تقوم الهيئة الانتخابية المؤلفة من الناخبين الذين انتخبهم كل ولاية بانتخاب رئيس الولايات المتحدة ونائبه بالأكثرية المطلقة.

وهذه العملية الانتخابية، المنفذة على مرحلتين، تأخذ بعين الاعتبار كلاً من الديموقراطية الأميركية ومبدأ المساواة السياسية بين ولايات الاتحاد، وهي تثير استغراب الفرنسيين بشكل واضح.

### فدرالية، لا مركزية

كثيراً ما ننسى أن الولايات المتحدة ليست جمهورية مركزية مثل فرنسا. فالولايات التي يتألف منها الاتحاد لها تاريخها الخاص وحياتها الدستورية والاجتماعية الخاصة. كما أن هذه الولايات تُصنّف على المحافظة على نفوذها المستقل. وبعض هذه الولايات ولايات صغيرة أو ذات كثافة سكانية ضئيلة، في حين يقطن البعض الآخر عدد كبير من السكان.

ورغم أن هذه الولايات تتمتع بالمساواة بشكل ما، إلا أنه من الجلي، أن لبعض الولايات ثقلاً أكبر، وذلك لأسباب ديموغرافية واقتصادية. وهذا هو السبب الكامن وراء التعقيد الذي يشوب النظام الأميركي. كما أن هذا هو ما يفسر المفارقة المتمثلة في أنه يمكن لمرشح ما أن يفوز بعدد أكبر من الأصوات الشعبية

ولكن على شيء من التردد. ورغم أن هذه الانتخابات لم تصبح بعد منظمة بشكل منهجي، إلا أنها مع ذلك تساعد، بطريقة أو بأخرى، على إجراء عملية التصفية بين مرشحي كل من الأحزاب السياسية. فخلال العام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، رشح الحزب الاشتراكي ثلاثة أشخاص، واختار نشطاء الحزب من بين الثلاثة سيغولين رويال لتمثيلهم. وبطريقة مماثلة، ورغم كون حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية (يو بي إم) اختار نهجاً آخر، كان على أعضائه هم أيضاً اختيار واحدٍ من بين مرشحين رئيسيين. وليس من المستبعد أن نرى نفس العملية وقد تمت توسعتها ثم تبنيها واعتمادها في الانتخابات الرئاسية التالية في المستقبل.

إن أسلوب اختيار الرئيس، سواء في فرنسا أو في الولايات المتحدة، يجسد أعمق الجذور الثقافية للبلاد. وليس هناك ما هو أكثر تكلفاً، وبالتالي أكثر مدعاة للأسف، من فرض نظام ناجح في بلد ما على بلد آخر.

---

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأميركية

# على ضفتي المحيط الأطلسي، بعض التشابهات المدهشة

فيليب جون ديفيس



حزب العمال البريطاني بزعامة هارولد ولسون فاز في انتخابات العام 1964 لانتصاره بفارق بسيط جداً في عدد من المقاعد.

وعندما يتعلق الأمر بتعيين رئيس الوزراء، فإنهم قد يندهشون جداً من العلاقة الواهية جداً بين الناخبين وعملية الاختيار.

"ليس لأي ناخب تقريباً أي علاقة باختيار رئيس الوزراء!  
وتسيطر الأحزاب سيطرة هائلة على البرنامج السياسي! هل هذا ديمقراطي حقاً؟"

## آراء متباينة حول الديمقراطية

الرئيس بوش يؤدي اليمين الدستورية ويتولى الرئاسة في ٢٠٠١ بعد حصوله على عدد من مجمل أصوات الناخبين الأميركيين يقل عما حصل عليه خصمه في المعجم السياسي، تعتبر كلمة

إن النظامين الانتخابيين البريطاني والأميركي مختلفان جداً. لكنهما ينتجان أحياناً نتائج متشابهة بشكل غريب. فيليب جون ديفيس هو أستاذ الدراسات الأميركية في جامعة دو مونتفورت، في ليستر. ومدير مركز إكلز للدراسات الأميركية في المكتبة البريطانية، في لندن، بإنجلترا.

إن غرف التدريس الواقعة على ضفتي المحيط الأطلسي توفر فرصاً مميزة لتحصيل العلم. ويفاجأ الطلبة البريطانيون قليلاً أحياناً عندما يسمعون أن المشرعين في الولايات المتحدة كثيراً ما يخوضون حملات انتخابية يرحبون فيها ببرنامجهم الشخصية على الرسائل السياسية الحزبية المركزية.

كما يمتلكهم العجب عندما تقدم لهم البراهين والإثباتات على أن الرؤساء، وحتى الرؤساء من الأحزاب السياسية ذاتها، قد يضطرون لإجراء قدر كبير من المفاوضات والمساومات مع الهيئة التشريعية لتحقيق أي نجاح في تحويل البرنامج السياسي الذي قدموه إلى جمهور الناخبين إلى سياسات عملية.

ويزمون شفاههم أحياناً امتعاضاً لدى مواجهة الهيكلية المبهمة للهيئة الانتخابية بما تملكه من قدرة أثبتتها مؤخراً على وضع المرشح الفائز بالعدد الأكبر من مجمل أصوات الناخبين في المرتبة الثانية بعد من تقوم باختياره.

"لا يستطيع الناخبون أن يضمنوا حصولهم على السياسات التي أيدها، حتى ولو فاز حزبهم في الانتخابات! ولا يستطيعون الوثوق من أنهم سيحصلون على الزعيم الذي صوت له معظمهم في الانتخابات! هل هذا ديمقراطي حقاً؟"

أما على الضفة المقابلة من الأطلسي، فيجد الطلبة في الولايات المتحدة بدورهم أن شكوكهم تزداد حول النظام الانتخابي البريطاني الذي تهيمن عليه بيانات الأحزاب السياسية إلى درجة لا يبقى معها لخصائص المرشح الفرد سوى تأثير هامشي على نتيجة الاقتراع. ويملكهم القلق من درجة السيطرة على السياسات التي يبديها مسؤول تنفيذي يعمل ضمن الجسم التشريعي.

الديمقراطية كلمة تحظى بالاستحسان المؤكد. وترغب الدول، بوجه عام، بأن يُشار إليها على أنها ديمقراطية، رغم أن ذلك قد يبدو أقرب إلى العلاقات العامة مما هو إلى واقع الحال. فخلال العقود الخمسة التي كانت خلالها ألمانيا مقسمة، كان الجزء الشرقي الشيوعي منها هو الذي استطاع أن يطلق اسم «الجمهورية الديمقراطية» على نفسه.

ولكن حتى مجموعة الدول التي تفر باعتماد أعضائها النظام الديمقراطي قد تصمم أنظمتها السياسية بطرق متباينة جدا. وإذا نظرنا إلى المؤسسات الديمقراطية عبر الثقافات قد تبدو لنا تلك المؤسسات الديمقراطية وقواعدها التاريخية والثقافية المختلفة مربكة مثيرة للحيرة والتشوش، وقد تفوتنا رؤية الأمور المتماثلة بين الثقافات المختلفة.

فنظام المملكة المتحدة يبقى مرتبطاً بمركزية المنافسة السياسية الحزبية. وقد تضمنت التعديلات التي أدخلت على عملية اختيار القيادة الحزبية في الأعوام الأخيرة اعتماد هيكلية دُعيت هيئات انتخابية. والقصد من هذه الهيئات هو ضمان وجود توازن في التمثيل بين المجموعات داخل الحزب الواحد، وهي مدينة إلى حد ما دون أي شك إلى الدروس التي تم تعلمها من الدولة الواقعة على ضفة المحيط الأطلسي المقابلة، ولكنها ليست مبنية بأي حال على المبادئ الفدرالية التي تشكل جوهر نظام الهيئة الانتخابية في الولايات المتحدة.

وبصرف النظر عن هذه الفوارق، فإن عمليات اختيار رئيس الوزراء البريطاني المبنية على أساس حزبي، لا تقل إبهاما بأي شكل من الأشكال عن تلك المعتمدة في اختيار الرئيس في الولايات المتحدة.

لكن بعض التشابهات تبرز في النتائج الانتخابية. فالهيئة الانتخابية الأميركية توفر فوزاً محتملاً لمرشح لم يحصل على غالبية الأصوات الشعبية على مستوى البلاد ككل. ويجب ألا يشكل ذلك لغزاً محيراً بالنسبة إلى المراقبين البريطانيين، حيث أن الحزب الفائز لم يحصل ولا مرة واحدة على غالبية الأصوات الشعبية خلال الانتخابات العامة الـ ١٧ التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وحصل حزب المحافظين في عام ١٩٥٥ على النتيجة الأقرب إلى تلك الأغلبية، إذ فاز آنذاك بنسبة ٤٩,٧٪ من الأصوات الشعبية. إلا أن الحزب الفائز لم يحصل، في ٧ انتخابات تلت تلك الحرب، إلا على نسبة من الأصوات كانت أقل من نسبة ٤٥٪، ونال الحزب الفائز في ثلاثة من هذه الانتخابات أقل من ٤٠٪ من الأصوات الشعبية، بينما تدنت هذه النسبة إلى ٣٥,٢٪ في انتخابات العام ٢٠٠٥.

#### أهمية الأعداد القليلة

مع أن الفائز بغالبية أصوات الهيئة الانتخابية في الولايات المتحدة يمكن أن يكون قد نال أصواتاً أقل من تلك التي نالها منافسه من مجموع الأصوات الشعبية، لكن انتخابات العام ٢٠٠٥ أبرزت هذا الأمر إلى حد بعيد.

والشيء نفسه يمكن أن يحصل في الانتخابات العامة في المملكة المتحدة. ففي العام ١٩٥١ نال حزب العمال نسبة من مجموع أصوات الناخبين تفوق ١٪ تقريباً مجمل ما ناله حزب المحافظين وحلفاؤه، لكن الأمر ما لبث أن انتهى إلى حصول حزب العمال على عدد من المقاعد يقل بنسبة ٤٪ من مقاعد منافسيه. وفي شهر شباط/فبراير من العام ١٩٧٤، كان حزب المحافظين هو الذي تفوق بفارق بسيط في مجموع الأصوات الشعبية، بينما فاز حزب العمال بعدد أكبر من المقاعد. وفي حين



© AP Images/Doug Mills

لرئيس جورج دبليو. بوش يؤدي اليمين الدستورية ويتولى الرئاسة في العشرين من كانون الثاني/يناير، 2001، بعد حصوله على عدد من مجمل أصوات الناخبين الأميركيين يقل عما حصل عليه خصمه.

كانت الأحزاب الأخرى تحتل مقاعد كافية على مستوى البلد لكي تتمكن من الإمساك بزمام توازن السلطة، شكل حزب العمال حكومة أقلية.

وأظهرت الانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٥ ما للأعداد الضئيلة من الأصوات في الولايات الأساسية

من أهمية، حينما بقيت النتائج النهائية متأرجحة لبضعة أسابيع على نقطة ارتكاز حرجية لم تكن سوى نتيجة الاقتراع في ولاية فلوريدا.

ومرة أخرى يمكن أن نجد أحداثاً مشابهة في المملكة المتحدة. ففي العام ١٩٦٤، فاز حزب العمال بـ ٣١٧ مقعداً من أصل ٦٣٠، محققاً بذلك أكثرية مطلقة على سائر الأحزاب الأخرى تبلغ أربعة مقاعد. وقد فاز حزب العمال بفارق سبعة أصوات فقط في إحدى الدوائر، كما أن ثلاث منافسات متقاربة جداً في تلك الانتخابات حُسمت بعدد قليل جداً من الأصوات بلغ على التوالي: ١١ و ١٤ صوتاً.

وما من شك في أن المراقبين في الكثير من الدول سيواصلون ملاحظة توسع أفق نظرتهم إلى الديمقراطية عندما ينظرون إليها في الدول الأخرى خارج حدود دولتهم. فالفوارق حقيقية، ويمكن أن تكون مدهشة، وهي توفر خلفية تنبثق من خلالها مفاهيم جديدة. وينبغي ألا يتوقف استمتاع المرء بملاحظة الأمور الغريبة في الثقافات السياسية الأخرى، والتوصل من خلال ذلك إلى ملاحظة الأمور الغريبة في نظام بلده السياسي.

---

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات حكومة الولايات المتحدة الأميركية

## مصادر إضافية

المزيد من الكتب، المقالات والمواقع الإلكترونية عن الهيئة الانتخابية

### كتب ومقالات

- Baker, Ross K., and Jamie Raskin.** "Has the Electoral College Outlived Its Usefulness?" *eJournal USA: The Long Campaign: U.S. Elections 2008*, (October 2007): pp. 40-45  
<http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/1007/ijde/usefulness.htm>
- Bennett, Robert W.** *Taming the Electoral College*. Stanford, CA: Stanford Law and Politics, 2006
- Best, Judith.** *The Choice of the People? Debating the Electoral College*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1996
- Bonsor, Kevin.** "How the Electoral College Works" <http://www.howstuffworks.com/electoral-college.htm>
- Colomer, Josep, ed.** *Handbook of Electoral System Choice*. New York: Palgrave Macmillan, 2004
- Debating the Merits of the Electoral College.** National (Public Radio (27 October 2004  
<http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=4127863>
- Edwards, George C.** *Why the Electoral College Is Bad for America*. New Haven, CT: Yale University Press, 2004
- Fortier, John C., ed.** *After the People Vote: A Guide to the Electoral College*. Washington, DC: AEI Press, 2004
- Frey, William H.** "The Electoral College Moves to the Sun Belt." *The Brookings Institution Research Brief*. Washington, DC: The Brookings Institution, May 2005  
[http://www.brookings.edu/metro/20050505\\_Frey.pdf](http://www.brookings.edu/metro/20050505_Frey.pdf)
- Glenn, Gary.** "Contemporary Perspectives: The Electoral College and the Development of American Democracy." *Perspectives on Political Science*, vol. 32, no. 1 (Winter 2003); p.4

- Greenfield, Jeff.** *The People's Choice*. New York: Plume, 1996
- Gregg, Gary L.** *Securing Democracy: Why We Have an Electoral College*. Wilmington, DE: ISI Books, 2001
- Issacharoff, Samuel.** "Law, Rules, and Presidential Selection." *Political Science Quarterly*, vol. 120, no. 1 (Spring 2005): p. 113
- Kura, Alexandra, ed.** *Electoral College and Presidential Elections*. Huntington, NY: Nova Science Publishers, 2001
- Longley, Lawrence D.** *The Electoral College Primer, 2000*. New Haven, CT: Yale University Press, 1999
- Neale, Thomas H.** *The Electoral College: How It Works in Contemporary Presidential Elections*. Washington, DC: Congressional Research Service, 2004  
<http://fpc.state.gov/documents/organization/36762.pdf>
- Neale, Thomas H.** *The Electoral College: Reform Proposals in the 109th Congress*. Washington, DC: Congressional Research Service, 2007  
<http://fpc.state.gov/documents/organization/82468.pdf>
- Rakove, Jack N.** "Presidential Selection: Electoral Fallacies." *Political Science Quarterly*, vol. 119, no. 1 (Spring 2004): p. 21
- Reynolds, Andrew, Ben Reilly, and Andrew Ellis.** *Electoral System Design: The New International IDEA Handbook*. Stockholm: International IDEA, 2005  
<http://www.idea.int/publications/esd/index.cfm#toc>
- Ross, Tara.** *Enlightened Democracy: The Case for the Electoral College*. Dallas, TX: Colonial Press, 2004
- Schumaker, Paul D., ed.** *Choosing a President: The Electoral College and Beyond*. New York: Chatham House Publishers, 2002

**Shaw, Daron R.** *The Race to 270: The Electoral College and the Campaign Strategies of 2000 and 2004*. Chicago: University of Chicago Press, 2006

**Should the Electoral College Count?** Washington Post (Newspaper in Education Program (23 November 2004) [http://www.washpost.com/nielessonplans.nsf/0/B08521CC22F805E085256F5B00547D90/\\$File/ElectoralCollege.pdf](http://www.washpost.com/nielessonplans.nsf/0/B08521CC22F805E085256F5B00547D90/$File/ElectoralCollege.pdf)

**Thompson, Dennis.** *Just Elections: Creating a Fair Electoral Process in the U.S.* Chicago: University of Chicago Press, 2002

**Turner, Robert C.** "The Contemporary Presidency: Do Nebraska and Maine Have the Right Idea? The Political and Partisan Implications of the District System." *Presidential Studies Quarterly*, vol. 35, no. 1 (March 2005): p. 116

**Wagner, David S.** "The Forgotten Avenue of Reform: The Role of States in Electoral College Reform and the Use of Ballot Initiatives to Effect That Change." *The Review of Litigation*, vol. 25, no. 3 (Summer 2006): p. 575

### مواقع على الإنترنت

**270twin.com**  
[/http://www.270twin.com](http://www.270twin.com)

**About America: The Constitution of the United States of America With Explanatory Notes.** Adapted from *The World Book Encyclopedia* © 2004, World Book, Inc  
<http://www.america.gov/publications/books/the-constitution.html>

**The Electoral College**  
[http://www.fairvote.org/e\\_college/?page=964](http://www.fairvote.org/e_college/?page=964)

**Electoral College Prediction Map**  
<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/interactives/campaign08/electoral-college>

**National Popular Vote**  
[/http://www.nationalpopularvote.com](http://www.nationalpopularvote.com)

**An Online Symposium on Recent Proposals for Electoral College Reform**  
<http://www.michiganlawreview.org/firstimpressions/vol106/electoral.htm>

**U.S. National Archives: Electoral College Calculator**  
<http://www.archives.gov/federal-register/electoral-college/calculator.html>

**U.S. National Archives: U.S. Electoral College**  
<http://www.archives.gov/federal-register/electoral-college>

**?Who Really Elects the President**  
<http://www.loc.gov/wiseguide/oct04/election.html>

### أشرطة فيديو

**The Electoral College in U.S. Elections**  
<http://www.america.gov/multimedia/video.html?videoId=1691067575>

**Everything You Wanted to Know About the Electoral College But Were Afraid to Ask**  
[http://www.americanpressinstitute.org/pages/resources/2004/10/everything\\_you\\_wanted\\_to\\_know](http://www.americanpressinstitute.org/pages/resources/2004/10/everything_you_wanted_to_know)

**Swing States in U.S. Elections**  
<http://www.america.gov/multimedia/video.html?videoId=1691067637>

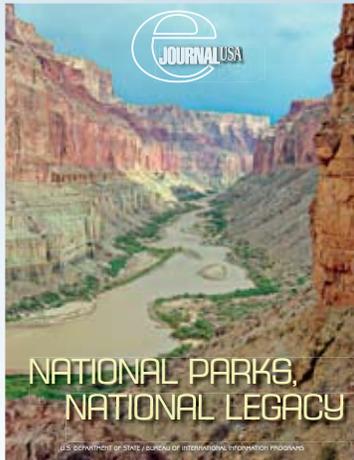
---

*The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed above. All Internet links were active as of September 2008*



**America.gov**  
*Telling America's Story*

<http://www.america.gov/ar>



مجلة  
شهرية  
متوفرة  
بعده لغات

